الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

براهمي حليمة

بن شعيب حسينة

تحت عنوان:

إلغاء القاعدة 49-51 وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

معسكري سمرة	**(أستاذ محاضر"أ" جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
بوجلة ايمان	**(أستاذ محاضر"ب" جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
داودي ميمونة	**(أستاذ محاضر"ب" جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
سليمان عبد
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

إعترافًا بالفضل وتقديرًا للجميل، لا يسعنا إلّا أن نتقدّم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة بوجلة ايمان التي كانت لنا سندا وعونا في كل خطوة من خطوات هذا البحث، رغم كل انشغالاتها ومسؤولياتها

كما لا يفوتنا أن نوجه الشكر والامتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

و في الأخير، لا يفوتنا إلّا أن نتقدّم بأسمى معاني الشكر المبجّل إلى كلّ من منحنا من وقته وقدّم لنا يد المساعدة، من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة، ولو بكلمة طيّبة مشجّعة أو دعاء مخلص.

إهداء

الى كل من رافقني من قريب أو بعيد وقدم لي الدعم المعنوي

الى كل عائلتي، أحبتي، أصدقائي وزملائي في العمل

الى أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

الى أخواتي، إخوتي،

الى من هن حبي وأملي في هذه الحياة:

نورشهد-هبة الرحمان-فدوى

الى كل هؤلاء

براهمي حليمة

إهداء

الى كل من رافقني من قريب أو بعيد وقدم لي الدعم المعنوي

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي وحصاد مشواي الى:

أبي وامي حفظهما الله ورعاهما وأمد في عمرهما

اخوتي و فقهم الله

كل الاهل والاصدقاء

بن شعيب حسينة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

المقدمة العامة .....أ–و

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر

تمهيد الفصل **8**

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 9

المطلب الاول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر 9

أولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر 10

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر 10

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر 11

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر 12

أولا: الاستثمار الثنائي.....13

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر عابر الحدود 13

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و فرض القاعدة 49/51.....15

المطلب الأول: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 15

أولا: المناخ الاستثماري في الجزائر 16

ثانيا: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار 17

ثانيا–الأجهزة المكلفة بعملية الاستثمار 22

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 26

أولا: المعوقات السياسية 26

ثانيا: المعوقات الإدارية 27
ثالثا: المعوقات القانونية 28
رابعا: المعوقات الاقتصادية..... 28
المطلب الثالث: فرض القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر 29
أولا: القاعدة 49/51 في التشريع الجزائري 29
ثانيا: سلبيات فرض القاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر..... 30
خلاصة الفصل..... **33**

الفصل الثاني: القاعدة الاستثمارية 49/51 بين التطبيق و الإلغاء

تمهيد الفصل **35**
المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر أثناء تطبيق القاعدة49/51....36
المطلب الأول: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 36
أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 36
ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفترة (2003-2015) 38
ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات 39
رابعا: الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات 41
المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالقاعدة 49/51 44
أولا: متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال (2000-2019). 44
المطلب الثالث: تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطبيق قاعدة 49/51 47
أولا: القاعدة الاستثمارية 49/51 جزء من المشكلة 48
ثانيا: خطر حظر تحويل الارباح الى الخارج 48
المبحث الثاني: جهود الجزائر لإلغاء القاعدة 49/51 و انعكاسات ذلك على إ.أ.م 51
المطلب الأول: قانون المالية وقانون الاستثمار الجديد والغاء القاعدة 49/51 51
أولا: توضيح المبادئ الكبرى للاستثمار 52

ثانيا: التأكيد على مبدأ المساواة مع اضافة عنصر الشفافية 52
ثالثا: تكريس ضمانة قانونية جديدة..... 53
رابعا: إقرار مزايا وتحفيزات مع إعادة النظر في الهيئات المشرفة على الاستثمار 55
المطلب الثاني: تحديد القطاعات الاستراتيجية من خلال قانوني المالية والاستثمار..... 59
المطلب الثالث: انعكاسات الغاء قاعدة 49/51 على جذب ال إ.أ.م للجزائر 61
أولا: تقييم انعكاس الغاء القاعدة 49/51 على بعض مؤشرات الاستثمار في الجزائر 62
ثانيا: الآثار المتوقعة لإلغاء القاعدة 51/49 على الاستثمار في الجزائر..... 63
خلاصة الفصل..... **67**
خاتمة عامة..... **69**
قائمة المراجع **71**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	36
02-02	القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	38
03-02	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	40
04-02	تقييم كفاءة بيئة السوق	50
05-02	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية (2015-2022)	62
06-02	ترتيب الجزائر في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر(2018-2020)	63

مقدمة

عامة

يعتبر انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية ، اذ يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، حيث كان الاستثمار ولا يزال من العوامل الرئيسية للتنمية والنمو الاقتصادي، فهو يساهم في الوصول إلى مستويات معيشة مرتفعة بالدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية. و أمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من هذه الاستثمارات و تعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، و باعتبار أن رأس المال لا يختار إلا المناطق التي تزيد من فرص ربحيته و تقلل من تكاليفه، فإنه لا خيار للدول المضيفة إلا توفير بيئة استثمارية مواتية بأبعادها السياسية و الاقتصادية و القانونية، ترفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات الاستثمار التي تصدرها أهم المؤسسات و الهيئات و مكاتب الدراسات الدولية، و يجعل منها مناطق جذب استثماري.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود الاستثمارات الواردة و انخفاض تدفقها، وعليه فهي تبحث عن سبل بعثها وتنشيطها، و على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، و السياسات الاقتصادية المتمحورة حول تنفيذ برامج التعديل الهيكلي منذ التسعينات، و التطوير و التغيير المستمرين للتشريعات، وإقرار الحوافز لدفع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي لا تزال المشاريع والإحصائيات محتشمة جدا، والاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من بعض التدفقات إلا أنه لم يشمل كل المجالات والمشاريع، بل تتوطن اغلب الاستثمارات في مجال النفط و المحروقات، سواء عن طريق الشراكة أو الخصخصة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال الأشكال القانونية المتاحة بعد إدراج القاعدة الاستثمارية 49/51، والتي أثارت الكثير من الجدل حول تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث أن الغرض من سن هذه القاعدة هو تفادي سيطرة الأجانب على الشركات الخاضعة للقانون الجزائري وضمان 51% على الأقل من الأرباح و السيطرة، إلا أن نتائج الدراسات أثبتت أن لهاته القاعدة العديد من الآثار السلبية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر.

لذا كان من الضروري إعادة النظر في هاته القاعدة، و قد برزت تجليات رغبة السلطات العمومية في التراجع عنها بمناسبة صدور قانون الاستثمار لسنة 2016، بعد سحبها من صلب القانون المتعلق بترقية الاستثمار و الاكتفاء بادراجها في قانون المالية لسنة 2016، قبل أن يتم مراجعتها بصفة لافتة بموجب قانون المالية لسنة 2020، و قانون المالية التكميلي لسنة 2021، و قد تعزز هذا التوجه بصدور المرسوم التنفيذي 21-145 المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا، بالإضافة الى قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، و

بذلك أضحى شرط القاعدة الاستثمارية 49/51 استثناء يطبق على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية فقط، و ما عداها تخض للحرية الاقتصادية للمستثمرين.

وانطلاقا مما سبق تتوضح معالم إشكالية بحثنا هذا، و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى انعكاس إلغاء قاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؟

وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما دوافع فرض القاعدة 49/51 ؟
- ما هو تأثيرها على الاقتصاد الوطني؟
- ما هي القطاعات الاستراتيجية التي حافظت على تطبيق القاعدة؟
- كيف يؤثر إلغاء القاعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

الفرضيات:

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية من خلال تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتتبع القوانين المتعلقة بالاستثمار التي تبنتها الجزائر في تشريعاتها خلال عدة مراحل زمنية، حين اعتمادها على النظام الاشتراكي بعد الاستقلال وعند اعتمادها على سياسة اقتصاد السوق بوضع الفرضيات التالية:

- لم تحقق القاعدة49/51 الهدف المنشود بحماية الاقتصاد الوطني؛
- يؤدي ابقاء القاعدة 49/51 في القطاعات الاستراتيجية إلى تعطيل الاقتصاد الوطني؛
- إلغاء القاعدة 49/51 ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

من أبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

- **أسباب شخصية:**

- تماشي موضوع البحث مع اختصاص دراستنا: مالية وتجارة دولية؛
- الرغبة الملحة في دراسة هذا الموضوع دون غيره لإثراء المعرفة الشخصية من هذا الجانب الاقتصادي.

- **أسباب موضوعية:**

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولي، وضرورة إعطائه المكانة التي يستحقها بالعمل على جلب واستقطاب المستثمرين الأجانب خاصة في الدول النامية؛
- الرغبة في تحليل المشكلات القانونية والتشريعية التي تحول دون وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الغايات المنشودة؛
- تضارب الآراء حول قاعدة 49/51 بين مؤيد ومعارض لها؛
- الآثار السلبية للقاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الجزائر.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على الجوانب القانونية والتشريعية في الجزائر من تطبيق وإلغاء قاعدة 49/51؛
- تقييم المناخ الاستثماري بكل سلبياته وإيجابياته مبرزين معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- توضيح مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دفع النمو الاقتصادي؛
- العمل على توفير رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية وانتهاج سياسات محفزة في مجال الاستثمار الأجنبي.

المنهج المستخدم:

إن المنهج المستخدم جاء وفق طبيعة الموضوع والإشكالية التي قمنا بطرحها، وللإلمام بكافة جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، الأول لوصف المتغيرات المتعلقة بالبحث المتمثلة في التعريف بها وشرحها. أما التحليلي، فلتحليل النصوص التشريعية والقانونية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، و تحليل أثر تطبيق و إلغاء القاعدة الاستثمارية 49/51 على الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر، مع الاعتماد على بعض الاحصائيات التي تبين توزيع وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر.

الدراسات السابقة:

- **محمد خليل بوحلايس، 2009:** معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة ماجيستر في العلوم الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي والتعرف على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التشريعية التي قامت بها الجزائر باعتبارها قناة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات المتخذة والمعالجة العراقيل المثبطة للاستثمار بشكل عام، وإلغاء قاعدة الشراكة 49/51 .

وخلصت الدراسة إلى أن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى أن التشريعات المنظمة للاستثمار تتضمن بعض القيود القانونية التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية تتمثل في اشتراط تطبيق القاعدة 49/51، والعمل بها في جميع القطاعات لحماية الاقتصاد الوطني والمحافظة على السيادة الوطنية.

- **حميد سلطاني، 2020:** الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 إلى القطاعات الاستراتيجية، مقال بمجلة الاجتهاد القضائي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مراحل تطبيق القاعدة 49/51 إلى غاية إلغائها وتوصلت الدراسة إلى وجود أسباب كثيرة جعلت المشرع الجزائري يلجأ فعليا إلى إلغاء القاعدة بموجب قانون المالية 2020، والعمل بها فقط في القطاعات الاستراتيجية.

- **سعاد جبار، 2018:** قاعدة الاستثمار الأجنبي 49/51 في الجزائر بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي، مقال بمجلة دراسات.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القيود التي أقرتها الجزائر في العديد من القوانين وتضاربها في الكثير من الأحيان، مما أدى إلى تخوف أغلب المستثمرين الأجانب وإلى تراجع حجم الاستثمارات الوافدة الى الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التراجع عن القاعدة 49/51

- **عبد الكريم بعداش، (2008/2007):** الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خاصة بعد إتباع الجزائر سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت إلى معرفة موقع الجزائر من بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار والاطلاع على الاتجاهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.

- **مفتاح صليحة، (2019/ 2020):** نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه.

هدفت الدراسة إلى إحصاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترتي (1996- 2018) و(1984- 2018)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة ما بين ثلاث متغيرات بالاعتماد على بيانات دولة واحدة، وإيجاد العلاقة المثلثية بين هذه المتغيرات باستعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وليس متغيرين فقط.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تطرقها لانعكاسات الغاء القاعدة الاستثمارية 49/51 على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، بالإضافة الى التطرق لسلبيات تطبيق القاعدة 49/51 وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

تشمل الحدود المكانية للدراسة دولة الجزائر، بما أن الدراسة تطرقت للقاعدة التي كانت تفرضها الجزائر على الاستثمار الأجنبي، وقامت بإلغائها مؤخرا، أما الحدود الزمانية: فيقتصر هذا البحث على الفترة الممتدة من 2003 الى 2022 ليشمل بذلك فترة تطبيق القاعدة الاستثمارية 49/51 و فترة الغائها.

صعوبة البحث:

كان من المفترض قياس أثر الغاء القاعدة الاستثمارية على الاقتصاد الوطني عموما، و على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، من خلال دراسة قياسية نقارن فيها بين فترة تطبيق القاعدة و فترة الغائها، لكن نظرا للصعوبات التالية :

- عدم تعاون الهيئات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحفظها الكبير في إمدادنا بالمعلومات والبيانات؛
- عدم توفر الإحصائيات الخاصة بالاستثمار في الديوان الوطني للإحصائيات والإحصائيات الموجودة في تقارير الاستثمار الخاصة بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تتحدث عن البلدان العربية بصفة عامة، و لا توجد بيانات خاصة بكل دولة على حدى؛
- نقص التقارير التي تحلل وضعية وحجم التدفقات الوافدة إلى الجزائر؛
- قلة المراجع خاصة الكتب، وإن وجدت تناولت مراحل قديمة لا تخدم موضوع الدراسة.

تعذر علينا ذلك، مما أدى الى تغيير خطة البحث عدة مرات، الى ان استقر البحث على شكله الحالي.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، أما الفصل الثاني فتطرق للقاعدة الاستثمارية 49/51 بين التطبيق والإلغاء.

من أجل إثراء وتحليل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته المباشرة بالقاعدة 49/51 ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيمه الأساسية، أهميته وأشكاله، أما المبحث الثاني يتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و فرض القاعدة 49/51، و ذلك بالتعرض إلى: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الاستثمار في القانون الجزائري، الضمانات والامتيازات، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و فرض القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول تناول اتجاهات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر أثناء تطبيق القاعدة 49/51، حيث قمنا بتحليل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بقاعدة 49/51، تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطبيق القاعدة 49/51، و تناول المبحث الثاني كل من قانون المالية وقانون الاستثمار الجديد وإلغاء القاعدة 49/51، تحديد القطاعات الاستراتيجية من خلال قانوني المالية والاستثمار، ثم انعكاسات إلغاء القاعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وختمنا البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات التي تحظى بأهمية كبيرة في مثل هذه البحوث.

الفصل

الأول

تمهيد:

باعتباره يساهم في تحقيق التنمية عن طريق جلب رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا والخبرة الإدارية، كسب الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام عديد من الباحثين، نظرا للتوسع الكبير الذي عرفه حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يعد أحد عناصر استقرار تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية.

لذا نجد هذه الأخيرة تسعى إلى استقطابه بوضع تحفيزات تجعله يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعية في الدولة المضيفة، الأمر الذي يستدعي إزالة العراقيل لتحقيق التنمية وإيجاد عوامل النجاح الحقيقية التي يجد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر سبله للوصول إلى أهدافه المرجوة.

وعليه سنتطـرق في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية ذات الصـــلـــة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والقاعدة **49/51** وسلبياتها.

وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفرض القاعدة 49/51.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني لأي دولة، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية الى الاهتمام بشكل كبير بقطاع الاستثمار والعمل على جلب الاستثمار الاجنبي، وذلك عن طريق عرض حوافز و ضمانات من شأنها ان تشجع على الاستثمار، وبالمقابل العمل على التخفيف من حدة وقساوة الاجراءات والسياسات الاستثمارية المتبعة، على أساس ان الاستثمار الأجنبي، يعتبر عصب الحياة الاقتصادية ويتعين على كل دولة تريد النهوض باقتصادها تفعيل العملية الاستثمارية بالاعتماد على توفير مناخ ملائم للاستثمار بكل مكوناته بما يضمن إقبال وتحفيز المستثمرين.

المطلب الاول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم التي تخص موضوع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ثم نتطرق إلى بعض تعاريفه.

ان كلمة الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، و معناها في علم الاقتصاد يقصد به أي زيادة أو اضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل اقامة المصانع و المباني و المزارع و الطرق و غيرها التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع .

والاستثمار الأجنبي بصفة عامة من وجهة نظر كثير من الباحثين و الاقتصاديين هو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال او تنميته سواء بأرباح دورية او بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة او بمنافع مادية.

ولا شك أن مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يختلف ايضا بحسب منظور الجهة القائمة به، فهو عند البنوك التجارية التقليدية بمعنى شراء اوراق مالية كاحتياطي وقائي ثانوي للسيولة او لمتطلبات تشغيل الأموال المتاحة في أصول سهلة التحويل نسبيا الى نقدية وهذه الأوراق قد تكون حكومية مضمونة من الحكومة أو أسهم شركات ناجحة. (اشرف السيد حامد قبال، 2013، صفحة 17)

حيث ان الأصل الممكن بيعه بسهولة يصبح سائلا مثل الأصل الذي يتحول بالتصفية الى نقدية.

أما من وجهة نظر الشركات الصناعية و الزراعية و التجارية وشركات الخدمات فهو نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة ممتدة من الزمن و يطلق عليه الإنفاق الرأسمالي تمييزا له عن الإنفاق الجاري (اشرف السيد حامد قبال، 2013، صفحة 18)

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما:

أولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتمثل في امتلاك غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمنشآت وطنية، دون ممارسة أي نوع (اشرف السيد حامد قبال، 2013، صفحة 18) من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري مقابل حصولهم على عائد نظير المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر :

ويتمثل في المشروعات التي يقيمها و يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، من خلال تحريك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والادارية. (اشرف السيد حامد قبال، 2013، صفحة 19)

أما فيما يخص التعاريف فهناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، نستعرض البعض منها:

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة إلى أخرى، للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها (ابراهيم متولي حسن الشعراوي، 2011، صفحة 147)
- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قديمة عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى.

كما عرفه البعض على أنه إضافة جديدة للإنتاج الوطني ولرأس المال الوطني، وأنه تحويل المدخرات إلى آلات ومباني، ومعدات إنتاجية، كما يسمى أيضا التوظيف توظيف رؤوس الأموال لأجل قريب أو بعيد، كما يعتبر نوع من الإنفاق الرأسمالي على اصول يتوقع منها تحقيق عائد مالي عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو توسيع مشروعات قائمة أو تجديدها أو تحديثها. (عمور محمد، 2018، صفحة 20)

- يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (مفتاح صليحة، 2020، صفحة 05)

بناءا على التعاريف السابقة:

- نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به كل عملية يتمثل مضمونها في الشراء ونقصد بالشراء المواد الداخلة في عملية الإنتاج والتجهيزات بهدف الحصول على رأس المال لإقامة المشاريع.

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر رأس المال الأجنبي محركا هاما للتنمية الاقتصادية، بتسريع النمو الاقتصادي و التحويلات الاقتصادية، مما جعل له أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار وحتى بالنسبة لدولة المستثمر الأجنبي، إذ أن له دور أساسي في تحريك النشاط الاقتصادي على المدى الطويل واستغلال المصادر الهامة والطاقات و القدرات الجامدة إضافة إلى تنويع الإنتاج .

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تقوم بالنسبة للمستثمر على تعظيم المنافع والتقليل من المخاطر، وبالنسبة للدول المضيفة في تحقيق النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا مقابل حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية (عمور محمد، 2018، الصفحات 45-46)

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك من خلال اكتسابه للعديد من الخصائص نذكر من بينها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة (ماجد عطا الله، 2010، صفحة 103)

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير

حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له اعلى أرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

5- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب. (ماجد عطا الله، 2010، الصفحات 104-105)

وتزيد اهمية الاستثمار ب:

- ❖ زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- ❖ توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين ؛
- ❖ توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة؛
- ❖ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛ (ماجد عطا الله، 2010، صفحة 13)
- ❖ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة؛
- ❖ إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين، وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي. (ماجد عطا الله، 2010، صفحة 14)

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أبرزها :

الاستثمار الأجنبي الخاص، يحتفظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري وبحق إدارته والتحكم بكل عملياته، و قد تدفق هذا النوع من الاستثمارات إلى الدول النامية تاريخيا، ولا يزال إلى الآن في الأنشطة

الأكثر ربحية، والتي تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار بها ، مثل أنشطة البترول والاستخراج وأنشطة التجارة والمال والتأمين. (ابراهيم متولي حسن الشعراوي، 2011، صفحة 148)

أولا: الاستثمار الثنائي: وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية والذي ظهر نتيجة النزعة الوطنية و حركات الاستقلال التي سادت الدول النامية بعدما نالت استقلالها.

ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات التي تقام على أراضيها بمعنى ملكية هذه المشروعات موزعة بين رأس المال المحلي و رأس المال الأجنبي.

ويترتب على هذا النوع من الاستثمار تخفيض الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يعود على المستثمر المحلي مقابل مشاركته في هذه المشروعات.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية الثنائية الأشكال التالية :

1– مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع العام و رأس المال الأجنبي، وظهر هذا النوع من المشروعات كنتيجة لعمليات التأميم الجزئي للمشروعات الأجنبية، ويبدو هذا النوع من المشروعات في القطاع النفطي؛

2– مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي من القطاع الخاص و رأس المال الأجنبي، ويظهر هذا النوع من المشروعات إما نتيجة بيع جزء من أسهم المشروعات الأجنبية في السوق المحلية للقطاع الخاص المحلي و رأس المال الأجنبي؛

3– مشروعات تتوزع ملكيتها بين رأس المال المحلي العام والخاص ورأس المال الأجنبي (ابراهيم متولي حسن الشعراوي، 2011، صفحة 149)

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر عابر الحدود : ويكون رأس المال الأجنبي في شكل شركات متعددة الجنسية، وهي شركات تميز بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري، ولها فروع موزعة في مختلف أنحاء العالم المتقدم والنامي، يضاف إلى هذا احتكار هذه الشركات مراكز رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ودول أوروبا، تقوم بالتنسيق فيما بينها وبين فروعها في مجال السياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالح الشركات ولا يتعارض مع أهدافها. (ابراهيم متولي حسن الشعراوي، 2011، صفحة 150)

ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة (ماجد عطا الله، 2010، صفحة 103)

أما فيما يخص تصنيف الاستثمارات فإنه حسب الاختصاصيون يصنف في فئتين أولا هما:

1. الاستثمار المادي :

يحتوي على المنتوجات المادية التي قسمها المحاسبون إلى نوعين:

أ- **رأس المال الثابت** : يجمع كل النفقات التي تمت للحصول على أراضي، مباني، أدوات عمل، ماكينات، تجهيزات ومواد .

ب- **رأس المال المتداول** : يجمع كل النفقات التي تساهم في تكوين مخزون المواد الأولية وإنشاء المواد المصنعة.

2. الاستثمار غير المادي :

يمس كل نفقات المنتوجات غير المادية، وهذه الفئة هي أوسع من سابقتها عندما يتعلق الأمر بتحويلات الرقي التكنولوجي. (شوام بوشامة، 2003، صفحة 27)

يساعد في عملية الاستثمار نقاط متمثلة في **المساهمة ، الحصول على الفائدة (الربح)، المجازفة وعامل الزمن(المدة)**

أ- المساهمة :

يقدم المستثمر عطاءا او مساهمة نقدا أو عينا ماديا أو غير مادي، وقد يكون المصدر أو المستثمر اما شخصا طبيعيا أو معنويا ،خاصا أو عموميا.

ب- نية الحصول على الربح :

إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح أو فوائد ،وإلا فلا تعد العملية استثمارا.

ج- المجازفة أو المخاطرة :

إن نية الحصول على الربح لا تعني بداهة التحقيق لذلك الربح فالمساهمة مخاطر بها (مجازف بها)،وقد يحقق المستثمر أهدافا أو ارباحا كبيرة أو صغيرة ،وقد يتحمل قدرا من الخسارة مناسب لقيمة مساهمته. (قادري عبد العزيز، 2006، صفحة 11)

د- عامل الزمن (المدة) :

إن المستثمر بطبيعة الحال ينتظر مدة كي يرى ثمرة الاستثمار فهو يحقق للربح فورا بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة في عملية الاستثمار يستغرق وقتا، و لعل ما يميز عملية الاستثمار عن عملية البيع . (قادري عبد العزيز، 2006، صفحة 12)

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و فرض القاعدة 49/51

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة تجعلها قطبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذا انتهجت سياسة هدفها الأساسي تشجيع الاستثمارات وجذبها عن طريق تقديم التحفيزات والامتيازات اللازمة، حتى أن المشرع الجزائري سعى لتحقيق ذلك خاصة بعد الانهيارات الكبيرة والمتكررة لأسعار النفط الذي أدخل الجزائر في عدة أزمات بحكم اعتمادها عليه وربط كل مداخيلها بقطاع المحروقات، لكنه اشترط أن تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شكل شراكة كان عنوانها قاعدة **49/51.**

المطلب الأول: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وضع اقتصادي مناسب ومناخ ملائم لإقامة المشاريع الاستثمارية، حيث يشمل مناخ الاستثمار كل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر.

ولقد قامت الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي بتطبيق البرامج الاقتصادية التي ألزمها بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحسين حالة الوضع الاقتصادي، وبالفعل حصل حينها تحسن طفيف في

المؤشرات الكلية، إلا أن تحسن أسعار النفط حال دون مواصلة تلك الإصلاحات جراء تمكن الجزائر من قضاء ديونها. (مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 2018، صفحة 121)

أولا: المناخ الاستثماري في الجزائر :

يختلف المناخ الاستثماري من دولة إلى أخرى، فكل مناخ يكتسب معطياته و مميزاته حسب طبيعة تلك الدولة من كل أبعادها.

1. **المعطيات السياسية :** تتجلى الأبعاد السياسية المكونة لمناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي :

أ- **تنظيم السلطات:** تنقسم السلطات في الجزائر بموجب دستور **1966** إلى نوعين، السلطة التشريعية بغرفتيها المجلس الشعبي الوطني والذي يتكون من **389** نائبا منتخبا ومجلس الأمة المكون من 144 عضوا منهم **96** عضوا منتخب والباقي يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية (فنطازي امينة، 2020، صفحة 12) المكونة من رئيس الجمهورية، والذي يتم تعيينه عن طريق الاقتراع العام لمدة خمس سنوات، ويأتي من بعد الوزراء والولاة وكذا رؤساء الدوائر والبلديات.

ب-**الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات إلا أن الجزائر عرفت وضعية سياسية وأمنية سيئة في التسعينات، ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني والمصالحة ساهم ذلك في عودة الأمن وتقليص درجة المخاطر وحدثت نقلة في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان الأمر من قبل؛

ولكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما عند المستثمرين لأن إشكالية الاستقرار لا تزال قائمة، حيث تعاقب على كرسي الوزير الأول سبعة وزراء بتسعة تعديلات حكومية في ظل حكم ثلاث رؤساء خلال الفترة الممتدة ما بين **(1993-2010)** ولكن الجزائر في الفترة الأخيرة تعرف عدة تغيرات سياسية مع الحراك الشعبي مما قد يخلق وضع معطيات سياسية جديدة يكون لها تأثير مختلف على المناخ الاستثماري في الجزائر.

2. **المعطيات الاجتماعية:** حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة والتنمية عام **2010**، بلغ سكان الجزائر آنذاك **39.6** مليون نسمة، كما أنه بمجرد النظر إلى هرم الأعمار لسكان الجزائر يبدو من الوهلة الأولى أنه مجتمع شاب حيث نسبة الأفراد الأقل من **25** عام بلغت **55.8 %**، كما أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين **20 و60** عام تمثل نسبة **44 %(يد عاملة قادرة على العمل).**

يتمتع المجتمع الجزائري بقوانين تقر مجانية التعليم، حيث تقع جميع اعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث والتطوير على عاتق الدولة ويقدر عدد المتمدرسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض حيث أقيمت المدارس والجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا، حيث وصل عدد المتخرجين في كل عام **40,000 جامعي** ،

وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر به **94,000 طالبا**، هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة، اذ أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وبالتالي فإن كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل. (فنطازي امينة، 2020، صفحة 13)

3. **المعطيات الاقتصادية:** إن المعطيات الاقتصادية تحدد البعد الحقيقي للمناخ الاستثماري، والتي تكونها مختلف السياسات والإصلاحات التي تقيس ما مدى فعالية هذه البيئة الاقتصادية للاستثمار، من خلال أداء مؤشراتها الاقتصادية، التي تعكس فعلا نجاح أو فشل البيئة وهل هي بيئة استثمارية جيدة أو لا. (فنطازي امينة، 2020، صفحة 14)

ثانيا: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار :

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخلا لإفريقيا، وتملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية.

كما تملك كذلك قاعدة صناعية لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية والتصدير، مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية من جهة.

ومن جهة أخرى باشرت الصناعات القديمة إلى برامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأورو متوسطية، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية، بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة ومتنوعة، بالإضافة إلى مؤهلات أخرى. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 120)

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون الجزائري

بهدف تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، قامت الجزائر بسن نصوص قوانين قانونية و وضع قواعد إجرائية تضمنت تحفيزات وتسهيلات ومزايا وضمانات تم منحها للمستثمرين الأجانب، فضلا عن حزمة إصلاحات مست الاقتصاد الوطني بغية استقطاب مزيد من الشركات الأجنبية وتوسيع الشركات المستثمرة فعليا.

اولا- القوانين المؤطرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

عملت الجزائر على سن حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حاولت من خلاله مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البلاد.

تضمنت هذه القوانين تسهيلات لصالح المستثمرين الأجانب قصد توفير مناخ استثماري جذاب، حيث تحدد الالتزامات وتوضح الحوافز والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار.

أما أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق هي:

1) **قانون النقد والقرض 90-10:** إن قانون النقد والقرض الصادر في **14 افريل 1990** ليس قانون استثمار وإنما يتعلق بتفعيل السياسة النقدية في البلاد، الا انه يتضمن جملة من القوانين التنظيمية التي تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا، من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بناءا على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر نذكر فيما يلي :

أ- حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بعد تأشيرة بنك الجزائر وذلك **60** يوما من تقديم الطلب وضمانات ضد إجراء المصادرة حيث نصت المادة **183** على أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني" ، فقد حدد القانون كيفية اجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 199)

ب- حدد هذا القانون قطاعات يكون الاستثمار فيها حكرا على الدولة والهيئات التابعة لها، مع وضع شروط لتدخل رأس المال الخاص .

ج- إلغاء قانوني(**82-13**) (**83-13**) اللذين حددا نسبة الشراكة المختلطة (**49%-51%**) ومنع فتح المجال لكل أنواع مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني.

د- تبسيط عملية عروض الاستثمارات حيث أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، حيث يقدم الطلب إلى المجلس ثم يثبت في الملف خلال شهرين، كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

هذا وقد لعب البنك المركزي في ظل هذا القانون دور هيئة الاستثمار باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

2) قانون الاستثمار 93-12: تضمن قانون النقد والقرض بعض المبادئ المتعلقة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه ظل بدون نص واضح إلى غاية **05 اكتوبر 1993** تاريخ صدور أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كان يهدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمار التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص العمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، مما يمكن من تقليص درجة التعبئة للأسواق الخارجية.

المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون:

أ- مبدأ المساواة في معاملة المستثمرين الأجانب والمحليين من حيث الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار؛

ب- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل؛

ج- تقديم امتيازات ضريبية وجمركية مع ضمان عدم تطبيق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

د- أجاز القانون للمستثمرين الأجانب عرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص؛

و- إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات **(APSI)** في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث تشرف هذه الهيئة على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

يذكر أن أحكام هذا المرسوم تتعلق بالاستثمارات الجاري إنجازها أثناء صدوره أو تلك التي شرع في استغلالها في غضون الخمس سنوات السابقة له، والاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره، كما حدد إنجاز الاستثمار بأجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات.

3) الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار : تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي **01-03** المؤرخ في **20 أوت 2001** والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد حدد هذا الأمر النظام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

وقد نصت المادة **04** من هذا الأمر والمعدلة في الأمر رقم **06-08** على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة وتستفيد بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

وجاء في المادة **04** مكرر متممة من الأمر رقم **09-01** و معدلة من الأمر **10-01** والقانون رقم **11-16** والقانون رقم **12-12** والقانون رقم **13-08** النص على ان تستوفي الاستثمارات الأجنبية الشروط التالية :

أ- أن تخضع الاستثمارات الأجنبية قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ب- عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

ج- يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة القيام بالمشروع.

د- توضع - ماعدا في حالة خاصة- التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال.

وقد نصت المادة **7** المعدلة من الأمر رقم **06-08** والأمر رقم **09-01** على أن تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تفعيل معالجة طلبات المزايا بالنسبة للاستثمارات التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني مع ضمان حق الطعن بالنسبة للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا.

وموازاة مع الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين بناء على هذا الأمر أكدت المادة **33** المعدلة من الأمر رقم **06-08** أنه في حالة عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها أو الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، تسحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية وتصدر الوكالة مقرر السحب. (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 200)

4) قانون 16-06 المتعلق بترقية الاستثمار : صدر هذا القانون في**03 اوت 2016** ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قصد الاستفادة من المزايا المقررة في هذا القانون، شرط أن تخضع هذه الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يجسد التسجيل بشهادة تسلم للمستثمر تمكنه من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات والهيئات المعنية **(المادة 8)**؛

كما نصت المادة **11** ان للمستثمر الذي يرى أنه غبن من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ القانون أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق للطعن أمام لجنة مختصة دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

بموجب هذا القانون يستفيد المستثمرون الأجانب زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من مزايا بعنوان مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

كما أن هذه المزايا لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، وفي حال وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة فإنها لا تطبق معا وإنما يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل، أما الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني فإنها تستفيد من مزايا استثنائية.

تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة للمتابعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين، وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع حيث

يكون المستثمر ملزما بتقديم تلك المعلومات، وتجدر الإشارة أن منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق **05** مليار دينار جزائري يخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

05) قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 : تنص المادة **109** من هذا القانون على الغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية **49-51%**، والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وجاء في نص المادة "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم بنسبة **51%** على الأقل من رأسمالها". (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 201)

ثانيا-الأجهزة المكلفة بعملية الاستثمار :

تم بموجب الأمر **03/01** المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم إنشاء أجهزة جديدة مكلفة بالإشراف على عملية حلت محل الأجهزة المنشأة في إطار المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار وهي: المجلس الوطني استثمار **CNI** والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** و لجنة الطعن **CR**.

1. **المجلس الوطني للاستثمار CNI:** أنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار و وضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول) و مكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار. (عيبوط محند ولد علي، 2012، صفحة 72)

يتمتع المجلس بسلطات هامة في مجال منح امتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، و يتولى على الخصوص مهمة اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمرين، كما يقدم اقتراحات للحكومة في مجال تطوير الاستثمار إلى جانب النظر في كل مسألة تتعلق بتنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار.

2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :** نصت عليها المادة **06** من الأمر **03/01** المعدل و المتمم وهي عبارة عن مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يدير الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل عن السلطة الوصية ويسيرها مدير عام بمساعدة أمين عام، ويضم مجلس الإدارة إلى جانب ممثلي الوزارات المعنية بالقطاع الاقتصادي، ممثل محافظ بنك الجزائر وممثل

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وممثل المجلس الوطني للاستثمار الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأربعة ممثلين لأرباب العمل، وتتوفر الوكالة على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي. (عيبوط محند ولد علي، 2012، صفحة 73)

أما عن سلطات الوكالة فهي أشمل وأوسع من سلطات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات **APSI** ، بحيث أنها مكلفة بمهام الإعلام ومنح التسهيلات وترقية الاستثمار ومساعدة المستثمرين والمساهمة في تسيير العقار الاقتصادي وتسيير الامتيازات إلى جانب مهمة المتابعة.

3. **لجنة الطعن CR** : بالإضافة إلى الطعن القضائي، يستفيد المستثمرون من إمكانية الطعن أمام لجنة الطعن بسبب ما يتعرض له من غبن بشأن الاستفادة من المزايا من هيئة أو إدارة مكلفة بتنفيذ التشريع الخاص بتطوير الاستثمار. (عيبوط محند ولد علي، 2012، صفحة 74)

الفرع الثاني: الضمانات والامتيازات

تختلف وتتنوع الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين حسب أهمية الاستثمار، ولقد حظيت الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني بنظام خاص وذلك حسب أهمية المشروع وفائدته الاقتصادية والاجتماعية.

حسب الأمر **03/01** نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي :

أولا– النظام العام : يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فإن كل شخص طبيعي (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 40) أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ في شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة على الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية والتي تخص :

- **مساعدات على الانجاز** : حيث أن مدة الإنجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر ابتداء من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشتمل على ما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاستثمارية أي بنسبة **5%**.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء التام من دفع الملكية للمستشفيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار فيما يخص الإجراءات فقد تم تبسيطها، حيث في السابق كان يفرض على المستثمر تقديم دراسة تقنية اقتصادية، هذا الشرط تم إلغاؤه، أما الآن فالأمر لا يتطلب إلا بطاقة تقنية. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 41)

ثانيا- النظام الاستثنائي: ضمن هذا النظام فإن الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية :

1) انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمستشفيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 41)
- تطبيق حق ثابت في مجال تسجيل بنسبة منخفضة قدرها **0.2%** فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2) امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال :

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من بدء النشاط الإنتاجي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 42)

ثالثا- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الضمانات الممنوحة و المنصوص عليها قانونا تنطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المحليين ذات الصلة المباشرة بالاستثمار، وهكذا نجد أن الأمر المؤرخ في **20 أوت 2002** والقانون التجاري الجزائري ينصان على :

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال ومداخيل المستثمرين .
- لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف.
- لا يمكن أن تطبق أي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي يتم إنجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 42)

كما أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات، وهذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا الإطار قامت الجزائر بالتصديق على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة، وإمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها حماية للمتعاملين من جهة أخرى.

ولقد تم تناول هاتين الاتفاقيتين على التوالي بموجب الأمرين التاليين:

أ- الأمر رقم**95-05** المؤرخ في **24 ديسمبر 1995** و المتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الوطنية للاستثمار.

ب- الأمر رقم **95-04** المؤرخ في **24 ديسمبر 1995** والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى. (احمد سمير ابو الفتوح، 2014، صفحة 43)

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية وتشجيع مناخ الاستثمار، إلا أن الواقع لا يتناسب مع المستوى المطلوب والذي يحبذه المستثمرون خاصة الأجانب منهم، حيث يعكس الواقع المتأخر ضعف تحقق أهداف سياسة الاستثمار رغم ما خصص من إمكانيات مادية وتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب والمحليين.

ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية، الإدارية والسياسية التالية:

أولا: المعوقات السياسية: كان لغياب الاستقرار السياسي في الجزائر أثر كبير على ركود الاستثمار المحلي، وتأخر نوافذ الاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج المحروقات وهروبها، حيث أن العلاقة قوية بين توفر هذا العامل في بلد ما وتحفيز الاستثمار وزيادته فيه.

من أهم العوائق التي كانت تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات، وقد عرف الموقف الجزائري قبل سنة **1990** بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستعمار.

ويتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش وتحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال.

كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنيا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة الاستثمار الأجنبي.

إلا أن تغير الظروف السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية بعد انهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينات القرن الماضي، جعل الموقف السياسي الجزائري يتحول تدريجيا بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبيرالي (تندرت محمد، 2019، صفحة 101) الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز بينهما ،

وكانت البداية سنة **1990** عندما صدر قانون النقد والقرض رقم **90-10** الذي رخص صراحة للمستثمرين الأجانب بفتح بنوك وفروع بنوك ومكاتب تمثيل لمؤسساتهم البنكية والمالية مع إمكانية مساهمتهم في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

ثم دعم هذا التوجه بصدور القانون **93-12** والقانون **01-03** ولكن نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، التي لا تزال آثارها سلبية تنعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني الحالي،

ولعل خير مثال على ذلك حادثة الحقل الغازي **تيقنتورين** بولاية إيليزي التي كان لها آثار سلبية على ثقة الشركاء الأجانب بالاستثمار في الجزائر.

فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها (تندرت محمد، 2019، صفحة 101) لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية.

إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب وضعف الاستثمارات الأجنبية والمحلية عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر لا يفكر حتى في زيارة الجزائر فما بالك عن الاستثمار فيها. (تندرت محمد، 2019، صفحة 102)

ثانيا: المعوقات الإدارية : العوائق الإدارية تتمثل في سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقييم تراخيص غير مسموح بها قانونا.

فتقرير البنك الدولي المعبر عنه بمؤشر سهولة أداء الأعمال يرتب الجزائر في مراتب متأخرة على مستوى العالم، وهو ما يدل على تعقد الإجراءات الخاصة بإنشاء المشاريع وتنفيذ الاستثمارات ويؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر.

كما يظهر مؤشر الشفافية أن الجزائر تعاني من ظاهرة الفساد الخطيرة التي تشكل تهديدا لاقتصادها، كما أن الوضع من زاوية الحرية الاقتصادية ليس على أحسن ما يرام.

ثالثا: المعوقات القانونية : تتمثل العوائق القانونية في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وعدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لا سيما عدد من القطاعات الصناعية ويشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي يستوجب المتابعة الدائمة والمستمرة لها من المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين (تندرت محمد، 2019، صفحة 102) خصوصا الأجانب منهم، فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الضرائب وقانون الجمارك.....الخ، وكل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية، وعادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين إلى مراسيم وأنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التأخيرات المسجلة في الإصدار.

رابعا: المعوقات الاقتصادية: تتمثل هذه العوائق في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر وتدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية وهي متنوعة .

وفيما يلي نستعرض أهم هذه العوائق التي تسود الاقتصاد الجزائري :

1- عدم وجود سوق منافسة بسبب حداثة التجربة الجزائرية فيها فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الرأسمالي .

2- مشكلة العقار الصناعي الذي لم يعد عامل مساعد على الاستثمار، ويكمن الإشكال أساسا في طول المدة الزمنية التي تتطلبها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار.

3- عدم فاعلية السوق المالي وتطوره خاصة بعد فشل تجربة بورصة الجزائر، جعلت المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى غير الجزائر.

4- عدم الاستقرار الذي من مظاهره اختلال التوازنات الداخلية والخارجية و الركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة المحلية....الخ.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينيات القرن العشرين اختلالات متعددة. (تندرت محمد، 2019، صفحة 103)

المطلب الثالث: فرض القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر

لا طالما اثارت القاعدة **49/51** جدلا واسعا خصوصا بعد تعميمها على باقي القطاعات الأخرى من خلال قانون المالية التكميلي 2009 ، بعد أن كانت مطبقة فقط في قطاع المحروقات، ولعل ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ هذه التدابير هو قيام المجمع الفرنسي la Farge بالدخول للسوق الجزائري وإعادة شراءه لمصنعي الإسمنت بكل من معسكر والمسيلة المنتميان إلى أوراسكوم " **Orascom Ciment** " دون إعلام الحكومة وذلك سنة **2007.**

حققت شركة " **Orascom Construction Industries**" في هذه العملية مع **la Farge** مكاسب رأس مال جيدة، بما في ذلك ربحا قدره نحو مليار دولار بعد ثلاث سنوات من تواجدها في السوق الجزائرية، وقد استفاد المجمع كثيرا من عدة تسهيلات من البنوك في البلاد دون حساب مساعدات الاستثمار والإعفاءات الضريبية الكبيرة بعد ستة أشهر ،

أجرت الدولة مراجعة كاملة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال إنشاء حق الشفعة وقاعدة **49/51** وقد شهد العديد من المستثمرين ورجال الأعمال على أن لها نتائج عكسية أو رادع للاستثمار، كما طلب العديد من الشركاء في الجزائر حذف هذه القاعدة في إطار المفاوضات لانضمامها إلى منظمة التجارة الدولية العالمية منذ جوان **1987.** (محمد بشير لبيق و سعاد جبار، 2019، صفحة 195)

أولا: القاعدة 49/51 في التشريع الجزائري :

أدرج المشرع الجزائري قاعدة **51-49** في قانون المالية التكميلي لسنة **2009** ثم أعاد النص عليها في قانون المالية لسنة **2016**، في حين لم يتضمنها قانون الصفقات العمومية لسنة **2015**، وكذلك مشروع قانون الاستثمار الجديد. (زايدي امال، 2016، صفحة 210)

ويعتبر سن هذه القاعدة قيدا على الاستثمارات الأجنبية، و ترتب عنه الأخذ بشكل شركات الاقتصاد المختلط وطني _ أجنبي. (زايدي امال، 2016، صفحة 214)

I. تكريس قاعدة 51-49 في قانون المالية التكميلي 2009 :

لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة **2001** هو التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة **2009** والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة **51- 49** لصالح الطرف الجزائري.

هذا التعديل جاء في المادة **58** حيث نصت على أنه: " لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة **51%** على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء"**(امر رقم 09-01، 2009).**

وقد وردت العديد من التعديلات على قانون ترقية الاستثمار في قوانين المالية أو القوانين التكميلية لها، حيث حاولت كلها إعطاء المزيد من المزايا للمستثمر الوطني والأجنبي، وخصوصا للمستثمرين في القطاع الصناعي. (دبوش عبد القادر و بيدي نورة، 2017، صفحة 348)

II. اعتماد قاعدة الشراكة الدنيا بشكل دائم :

بالرجوع إلى نص المادة **04** مكرر من القانون **01-03** المتعلق بتطوير الاستثمار المضافة بالمادة **58** من قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، يتضح أن قاعدة الشراكة بالأغلبية تتعلق بمرحلة إنجاز الاستثمارات الأجنبية وشرطا لتحقيقها، حيث ورد فيها بأنه "...لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة..." ومع ذلك فإن شرط الشراكة لا يتعلق فقط بمرحلة إنجاز المشروع الاستثماري، بل يمتد تطبيقها وبشكل دائم طيلة قيام المشروع الاستثماري واستغلاله.

وتأسيسا على ذلك فإنه لا يجوز للطرف الوطني أن يتنازل عن حصته لشريكه الأجنبي، كما لا يجوز تعديل المساهمات في رأس مال الشركة إلا في ظل احترام قاعدة الشراكة الدنيا. (الهام بوحلايس، 2019، صفحة 140)

ثانيا: سلبيات فرض القاعدة 51-49 على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

ترتب على سن قاعدة **51-49** تأثير سلبي على حجم الاستثمارات الوافدة على الجزائر رغم فرص الاستثمار الهائلة التي توجد في كل القطاعات الاقتصادية، كما عطل ذلك مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي. (زايدي امال، 2016، صفحة 221)

تعرضت قاعدة الشراكة الدنيا لانتقادات من طرف المستثمرين، سواء كانوا وطنيين أو أجانب ، وكذلك من طرف الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار، حيث اعتبرت هذه القاعدة عائقا أمام جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

فقد ترتب على تطبيق قاعدة الشراكة تراجع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وهذا حسب إحصائيات منظمة التجارة **CNUCED** لسنة **2016** حيث تراجع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من **1.5** مليار دولار سنة **2014** إلى **587** مليون دولار سنة **2015**.

و في اخر تقرير ل **Doing Business** جاء تصنيف الجزائر سنة **2019** في المرتبة **157** من بين **190** دولة في العالم حسب مؤشر مناخ الأعمال الذي تم وضعه من قبل البنك العالمي.

وعليه فإن جاذبية أي دولة باعتبارها وجهة استثمارية، يرتبط بنوعية الضمانات المقررة في قانون الاستثمار، فقاعدة الشراكة الدنيا تؤدي حتما إلى التأثير على مناخ الاستثمار وإلى ضعف جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية.

1. **المساس بمبدأ عدم التمييز وحرية الاستثمار:** تعد قاعدة الشراكة الدنيا خرقا لمبدأ أساسي وهو عدم التمييز في المعاملة المكرس قانونا "يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم" (حميد سلطاني، 2020، صفحة 245)

ويظهر هذا الخرق من خلال فرض الشراكة الدنيا على المستثمر الأجنبي، في حين تم الإقرار للمستثمر الوطني بحق إنجاز المشروع الاستثماري بكل حرية و بنسبة **100%** وبالتالي فإن هذه القاعدة تعد خرقا لمبدأ المساواة في المعاملة القائم على عدم التمييز بين المستثمرين على أساس الجنسية.

من المهم القول أن ضمان حرية الاستثمار وضمان عدم التمييز في المعاملة تعتبران من الضمانات الأساسية الممنوحة للمستثمرين وذلك لارتباطهما الوثيق. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 245)

2. **التعامل الدولي مع قاعدة 51-49 للاستثمار الأجنبي** : بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها السوق الجزائرية إلا أنها لم تشجع أبدا على الاستثمار، مما أدى مما أدى بعدد كبير من المستثمرين من تفادي المغامرة بدخول الجزائر نظرا لتخوفهم من هذه القاعدة.

وأشار المستثمرون إلى أن الشريك الجزائري لن يكون شريكا ماليا في المشروع وإنما بحكم الأغلبية، وأنه لا بد من الاعتراف أن المؤسسات الجزائرية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة والتسويق والولوج إلى الأسواق الخارجية، ما

يجعل مشاركتها وبنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة ، إضافة إلى دراسة قام بها البنك العالمي مست **88** بلدا، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات.

هذه القاعدة سببت أضرار جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الاستراتيجية.

وفي نفس السياق، تسببت قاعدة **49/51** بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في تلك المشاريع كما عطل سن هذه القاعدة مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

حيث عارض المتعاملون الاقتصاديون صدور قانون المالية التكميلي لسنة **2009** بسبب التأخر المسجل في عمليات الاستيراد، ونتيجة لذلك تأثر سلبا الاستثمار الوطني والأجنبي حيث سجلت تصفية **400** مؤسسة خاصة خلال ثمانية عشر شهرا الأولى لإصداره و ضياع أزيد من نصف مليار دولار.

أما المفوضية الأوروبية فقد تحفظت على القاعدة **49/51** وعطلت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يخص تعديل الشراكة بين الطرفين، إضافة إلى تفضيل المستثمر الأجنبي لقطاع الريع مثل المحروقات، الخدمات، ومشاريع الدولة الكبرى الطرق والسدود والبناء وهذا بسبب قلة المخاطر في هذه القطاعات.

إلا أن المتتبع للوضع الاقتصادي في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة وجدت من يكسر حالة التردد والخوف بإقراره للاستثمار وبالتالي الخضوع لقاعدة **49/51** وهناك من يرى الجزائر واجهة أعمال واستثمار بامتياز، هؤلاء لم تثبط قاعدة **49/51** من طموحاتهم وعزيمتهم في ولوج المناخ الاستثماري بالجزائر.

ولا ينظر هؤلاء إلى هذه القاعدة على أنها معيقة لحركة الاستثمار، فقد تجاوزوها معلنين عن مشاريع تتجاوب والسياسة الوطنية. (محمد بشير لبيق و سعاد جبار، 2019، صفحة 198)

ومع مرور الوقت اقتنع رجال الأعمال الأجانب بمنطق هذا الطرح مدركين حقيقة واقع الأعمال المتغير في الجزائر والمتوفر على معطيات ومؤشرات تساعد على الإنتاج والانتشار في خاطرتها. (محمد بشير لبيق و سعاد جبار، 2019، صفحة 199)

خلاصة:

على ضوء ما تم التطرق له في الفصل الأول تبين معنا النتائج التالية:

- ❖ الاستثمار الأجنبي هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في دول العالم خاصة الدول النامية.
- ❖ تعتبر الجزائر دوله جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث مناخها الملائم ومؤهلاتها ومقومات الاستثمار وحتى الأجهزة المكلفة بذلك.
- ❖ الانخفاض الكبير للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر كان بسبب العديد من المعوقات وخاصة الإدارية التي تعتبر الإشكال الكبير في تدهور مناخ الأعمال فيها وهو ما يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي من الجزائر.
- ❖ القاعدة 49-51 % في التشريع الجزائري تم إقرارها في قانون المالية التكميلي لسنه 2009 التي تنص على أن نسبة الشراكة للمستثمر الأجنبي في المشروع تكون كحد أقصى 49 % ونسبة الشراكة للمستثمر المحلي في المشروع تكون كحد أدنى 51 %.
- ❖ السلبيات التي خلقتها القاعدة 49-51 % لاسيما من حيث تأثيرها على مناخ الأعمال في الجزائر والمساس بمبدأ المساوات وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والاجنبي والتي تعتبر كلها عوامل مهمة في جذب أو نفور مستثمرين أجانب.

الفصل

الثاني

تمهيد

ان مفهوم مناخ الاستثمار في الجزائر يشمل مجموعة من القوانين و السياسات و الخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى الجزائر دون غيرها من البلدان.

ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فان هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار تأتي في مقدمتها الحاجة الى تطوير منظومة القوانين والتشريعات المهيئة لمناخ استثماري جاذب ومشجع للاستثمارات الأجنبية، وذلك إما بإدخال التعديلات على القوانين والتشريعات الموجودة او بإصدار القوانين والتشريعات الملائمة المتضمنة المزيد من التسهيلات التي تنحصر في امكانية تطبيق قاعدة 51/49 في قطاعات وامكانية الغائها في قطاعات اخرى وهذا ما يتطلب توجيه وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاستراتيجية بالاعتماد اكثر على الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وكذا الشراكة مع الشركات الاجنبية.

سنتناول في هذا الفصل القاعدة الاستثمارية 51/49 بين التطبيق و الإلغاء ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر أثناء تطبيق القاعدة 49/51.

المبحث الثاني: جهود الجزائر لإلغاء القاعدة الاستثمارية49/51 و انعكاسات ذلك على إ.أ.م.

المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر أثناء تطبيق القاعدة49/51

ان الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة لتنويع صادراتها خارج المحروقات وذلك بخلق ديناميكية في الاقتصاد الجزائري لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، تنظيمه وتوجيهه لجعله حتمية واستراتيجية في آن واحد بغية زيادة حجم تدفق هذا الأخير الى الجزائر، وذلك عن طريق الاهتمام بالعوامل الجاذبة للاستثمار، وأبرزها العوامل القانونية للحصول على الحجم المرغوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اهمال بقية العوامل الاخرى التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم.

المطلب الأول: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر :

من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض الدول في الجزائر تتحصل هذه الاخيرة على التدفقات الواردة اليها حيث يترتب عنها التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه الاستثمارات.

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية او عربية والجدول الموالي يوضح اهم عشر دول مستثمرة خلال الفترة (2003-2019).

الجدول رقم(02-01): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (اهم الدول المستثمرة) خلال الفترة (2003-2019).

الترتيب	الدول	الاجمالي(مليون دولار)	الحصة %	عدد المشروعات	عدد الشركات	الترتيب	الدول	الاجمالي(مليون دولار)	الحصة%	عدد المشروعات	عدد الشركات
1	الامارات	15280	17,60	26	25	14	لوكسمبورغ	2447	2,82	3	1
2	اسبانيا	8377	9,65	31	27	15	اخرى	1576	1,81	134	108
3	فرنسا	8216	9,46	97	77	16	روسيا	1346	1,55	4	3
4	الصين	6485	7,47	24	19	17	تونس	1132	1,30	22	17
5	هونج كونج	6000	6,91	1	1	18	السعودية	933	1,07	13	8
6	مصر	5731	6,60	14	12	19	المانيا	669	0,77	17	14
7	سويسرا	4938	5,69	18	12	20	كندا	645	0,74	7	7
8	فيتنام	4743	5,46	2	2	21	ايرلندا	478	0,55	4	4
9	المملكة المتحدة	3738	4,30	24	18	22	جزر البهاما	443	0,51	1	1
10	سنغافورة	3619	4,17	4	2	23	برمودا	443	0,51	1	1
11	الولايات المتحدة	3303	3,80	34	31	24	البرازيل	443	0,51	1	1
12	قطر	2816	3,24	3	3	25	اليابان	385	0,44	3	2
13	تركيا	2655	3,06	7	7		**الإجمالي**	**86841**	**100**	**495**	**403**

المصدر:-الفترة(**2003-2015**): هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية2016 جامعة الجزائر،2017' ص 233.

-الفترة(**2015-2019**) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام2019، الربيع الثاني ص 18.

من خلال الجدول يلاحظ ان الامارات العربية المتحدة تعتبر الاولى في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ما بين عامي 2003-2019 ب 26 مشروع استثماري بقيمة اجمالية فاقت 15 مليار دولار امريكي و بحصة 17,6% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر، ثم تلتها اسبانيا، الصين، هونج كونج، مصر، ثم باقي دول العالم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 18)

والملاحظ ايضا ان الدول العربية مثلت ما نسبته 29,82% من اجمالي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن اهم 20 دولة مستثمرة في الجزائر بقيمة اجمالية قاربت 25 مليار دولار خلال الفترة (2003-2019). (هشام بوعافية، 2017، الصفحات 232-233)

وتستثمر الامارات حوالي 26 مشروع استثماري في الجزائر كما سبق الذكر موزعة على 25 شركة، من ابرزهم شركة Emirates International Investment Company في قطاع المحروقات ثم تأتي اسبانيا من خلال 20 شركة من ابرزهم شركة -SA Repsol-وشركة Grupo Ortiz construcciony services del mediterraneo وفرنسا عبر شركة Total co.

اما بالنسبة لباقي الدول العربية الاخرى المستثمرة في الجزائر و الغير مذكورة في الجدول خلال هذه الفترة، بعد كل من الامارات، مصر وقطر من خلال 03 مشاريع، تأتي تونس باستثمارات قدرت 1132 مليون دولار، بـ 22 مشروعا من خلال 17 شركة، بعدها السعودية باستثمارات قيمتها 933 مليون دولار، ب 13 مشروعا من خلال 08 شركات، ثم تأتي ليبيا بمشروع واحد بلغت قيمته 321 مليون دولار، بعدها جاءت المغرب باستثمارات

قيمتها 129 مليون دولار ب 07 مشاريع من خلال 06 شركات. (عبد الحق طير، عقبة ريمي، و خالد مدخل، 2020، صفحة 63)

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفترة (2003-2015):

يمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الوافدة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015) حسب القطاعات مرتبة وفقا لتكلفتها الاجمالية.

الجدول رقم (02-02): القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2003-2015

اسم القطاع	الجزائر		
	الترتيب	التكلفة (مليون دولار)	% من اجمالي التكلفة
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	01	19,130	28
المعادن	02	14,371	21
العقارات	03	13,343	20
المواد الكيميائية	04	7,294	11
الفنادق والسياحة	05	2,678	4
البناء ومواد البناء	06	2,238	3
خدمة الاعمال	07	1,599	2
صناعة المعدات الاساسية	08	1,252	2
المنسوجات	09	997	1
التخزين	10	858	1
اخرى	11	4,282	6
التكلفة الاجمالية (مليون دولار)	68,040		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2016 الكويت، 2016 ص 119.

حسب بيانات الجدول فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة، و قد احتل قطاع الفحم والغاز الطبيعي مرتبة الصدارة بقيمة اجمالية قدرها 19,130 ما يعادل 28% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ثم تلي ذلك قطاع المعادن بقيمة 14,371 مليون دولار وهو ما يمثل 21% من اجمالي تدفقات الواردة ليأتي في ما بعد قطاع العقارات بنسبة 20% من الاجمالي و قيمة 13,343 مليون دولار يليه قطاع المواد الكيميائية بنسبة 11% قيمته 7,294 مليون دولار، ثم تأتي في ما بعد قطاعات: الفنادق والسياحة، البناء ومواد البناء، خدمة الاعمال, صناعة المعدات الاساسية و المنسوجات والتخزين بنسب متقاربة 4%، 3%، 2%، 2%،

1%، 1% على التوالي مسجلة قيم اقل من 96,22 مليون دولار. اما النسبة المتبقية والمتمثلة في 5,7% تقاسمتها باقي القطاعات الاقتصادية بنسب جد ضعيفة. (أسماء صالحي و حليمة بعيسي، 2022، صفحة 46)

يلاحظ ان نصف الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث القيمة هي في قطاع الطاقة و المعادن، ثم تليها 20% في قطاع العقار، و الذي يعتبر قطاعا جامدا، لا يحرك عجلة الاقتصاد، و بالتالي تبقى 30% فقط من الاستثمارات في المجالات الاقتصادية، و هي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لدولة مثل الجزائر بالمقارنة بما تزخر به من مقومات.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات:

شهدت الفترة 2000-2006 تجاوز عتبة المليار دولار حيث ان الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280,1 مليون دولار عام 2000 الى 1107,9 مليون دولار وهي قفزة نوعية ثم انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003، 2004 مقارنة بسنة 2001 وسجلت 1065، 633,7، 881,9 مليون دولار على التوالي.

مما يدل على ان ارتفاع التدفقات المسجلة ما بين 2000-2001 لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار، ليتأرجح بعد ذلك بالزيادة والنقصان ليبلغ مداه في سنة 2009 بحجم التدفقات الواردة قدرت ب: 2746,4 مليون دولار لتعاود الانخفاض في سنة 2010 حيث سجلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 2264 مليون دولار، ويرجع ذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار عالمية للبترول وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت 2571 مليون دولار سنة 2011 وبعدها تراجعت التدفقات سقف المليارين في سنة 2012 لتبلغ 1499 مليون دولار بسبب تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي. وكذلك بداية تطبيق قاعدة49/51 التي تحد من مساهمة الشركاء الاجانب، ثم عاود في كل من السنتين 2013، 2014 حيث بلغ 1691 و1755,8 مليون دولار على التوالي. (أسماء صالحي و حليمة بعيسي، 2022، صفحة 33)

وسجل انخفاض في سنة 2015 قدر ب (-584) وهذا بسبب تراجع الاسعار النفطية الا انه عاود التدفق خلال سنة 2016 والذي قدر ب 1636 ويرجع هذا الى اجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الاجانب والمحليين ثم انخفض خلال السنوات الثلاثة الاخيرة 2017، 1018، 2019 على النحو الاتي 1232، 1466، 1381

ويرجع سبب التذبذب لصدور قانون الاستثمار الجديد 16-09 (أسماء صالحي و حليمة بعيسي، 2022، صفحة 33) وهذا حسب الاحصائيات في الجدول ادناه:

الجدول رقم (02-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2019):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات الواردة	280,1	11079,7	1065	633,7	881,9	1081,1	1795,4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات الواردة	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	1499	1691
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
حجم التدفقات الواردة	1755,8	-584	1636	1232	1466	1381	

المصدر: http://unctad stat. Unctad.org/table viewer/tableview.aspx.

وفي السنوات الأخيرة وبداية 2002 الى 2016 شهد قطاع الاتصالات حيوية وانتعاشا كبيرا خاصة عندما تم إعادة هيكلته في سنة 2000من خلال قانون حدد ونظم صلاحية كل من البريد والاتصالات. وكذلك فتح الباب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع. حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات خلال الفترة 2000-2005 حوالي 260627 مليون دينار جزائري، أي بما نسبته حوالي 46 % من إجمالي تدفقاته في القطاعات الاقتصادية.

أما فيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى و خلال الفترة 2000-2016، فنجد قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 60% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، و بقيمة استثمارات بلغت 1,783,922 دينار جزائري، أي بما نسبته أكثر من 80% من إجمالي قيمة المشاريع، وهذا لا سيما في مجال المحروقات، وكذلك المعادن التي حصدت ما نسبته أكثر من 21% من إجمالي حجم الاستثمارات، وهذا من خلال 17 شركة، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال المواد الكيميائية التي بلغت قيمتها أكثر من 10% من إجمالي قيمة الاستثمارات، وذلك من خلال 12 شركة.

أما في المركز الثاني فقد جاء قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا من حيث عدد المشاريع والتي بلغت 137 مشروعا، أي بما نسبته 16.67%، أما من حيث قيمتها فقد كانت ضعيفة، حيث بلغت نسبة 3.5%.واحتل بذلك المركز الخامس، ثم يأتي قطاع الخدمات في المركز الثالث من حيث عدد المشاريع واستقطب ما نسبته 15.82% من إجمالي عدد المشاريع، أما من حيث قيمة الاستثمارات فقد احتل المركز الثاني بقيمة 119139 مليون دج، أي بنسبة 5.37% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية.

أما فيما تعلق بكل من قطاع النقل، الزراعة، السياحة، الصحة والاتصالات، ورغم مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة، سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها. حيث نجد أن قطاع النقل و الذي يتقدمهم من حيث عدد المشاريع، استقطب ما نسبته حوالي 3% فقط، بعده يأتي كل من قطاع الزراعة والسياحة بنسبة 1.7%، أما عن قطاع الصحة والاتصالات فنسبة المشاريع فيها تكاد تكون معدومة حيث بلغت حوالي 0.7% و0.12% على التوالي. أما من حيث قيمة الاستثمارات فنجد أن قطاع السياحة والاتصالات لهما الأفضلية وبنسب بلغت حوالي 5%و4% على التوالي. أما عن قطاع النقل والصحة، فقد سجلتا نسبة محتشمة جدا بلغت حوالي 0.6%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي سجل نسبة 0.2%، وهي نسبة تكاد تكون معدومة.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا، ولم ترق إلى الإمكانيات والفرص المتاحة، وهذا نتيجة لتردد وتخوف المستثمرين الأجانب للدخول إليها والاستثمار فيها، ربما بسبب الغموض الذي يكتنفها لعدم وضوح التشريعات والقوانين المنظمة لها، وعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية عنها، والتي يبني المستثمرون على أساسها قراراتهم. (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2023)

رابعا: الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات :

لقد ظل الاعتقاد السائد منذ الاستقلال بأن قطاع المحروقات هو رمز من رموز السيادة الوطنية، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2005، حيث تم إصدار قانون خاص بالمحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005.

وتعتبر مؤسسة سوناطراك الشريك الجزائري لكل الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، وهي أهم الشركات البترولية في الجزائر وإفريقيا، تشارك في التنقيب، الإنتاج والنقل عبر الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات، وتنشط في الجزائر وعدة بلدان في العالم:

في افريقيا: مالي، النيجر، ليبيا، مصر

في اوروبا: اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى

في امريكا اللاتينية: البيرو وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية

برقم أعمال يقارب 56.1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010، تحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثاني عشر في العالم، وهي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع، وثالث مصدر للغاز والبترول المميع، وخامس مصدر للغاز الطبيعي. (تقارير شركة سوناطراك)

حيث تركز الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة الأمريكية، استثماراتها المباشرة في قطاع المحروقات، من خلال عقود شراكة مع سوناطراك في مجال الاستكشاف والتنقيب والاستغلال، كما لم تبقى الشركات البترولية الأوروبية بعيدة عن الاستثمار في الجزائر خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات، و بدأت تزاحم الشركات الأمريكية من خلال عقود الشراكة من مختلف الأنحاء.

أما أهم عقود الشراكة مع سوناطراك هي:

1- الشركة البريطانية BP Amoco oil company:

تم ابرام عقد شراكة مع مجموعة BP.Amoco خلال سنة 2002، باستثمار قيمته 205 مليار دولار بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري، حيث تملك شركة سوناطراك حصة قدرها 35%، ويهدف هذا المشروع الى انتاج الغاز الطبيعي واكتشاف احتياطات جديدة' حيث بدأت عمليات الانتاج سنة 2004، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الأجنبي 50 مليون دولار امريكي كحق دخول. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(اوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002، صفحة 21)

2- الشراكة مع Consortium:

ابرمت شركة سوناطراك عقدا فيمته 257 مليون دولار مع كونسوريوم في مارس سنة 2002، يضم شركة سايبام الايطالية لصناعة معدات حقول البترول، وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة انتاجية تبلغ 80 الف برميل يوميا، وشبكة لتجميع البترول، في حقل رورد اواد جمعة في حوض بركين، واستغرق بناء المشروع 24 شهرا، كما تدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالاشتراك مع بي. اتش. بي. بيليتون الاسترالية وأجيب

الايطالية لتطوير احتياجاته البالغة 300 مليون برميل. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(اوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002، صفحة 21)

3- شركة بي. ايتش. بي (BHP) الاسترالية:

وقعت سوناطراك في جويلية 2000، عقد بقيمة 1.03 مليار دولار مع الشركة الاسترالية BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة اوهانيت بمقاطعة اليزي، في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، ومن المتوقع ان تحتوي تلك الاماكن على احتياطات تقدر بنحو 3,4 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و116 مليون برميل من غاز البترول المسال، و107 مليون برميل من المكثفات.

وينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية وشركائها، جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الاماكن الاربعة، والتزامها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع ان يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات، من بداية دخول المشروع في الانتاج عام 2003، والذي سيصل الى نحو 655 ملين متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، و30400 برميل يوميا من المكثفات، و27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(اوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002، صفحة 18)

4- شركة أميرادا هايس Amirada Hess:

وقعت شركة سوناطراك عقد لتقاسم الانتاج بقيمة 500 مليون دولار، مع الشركة الامريكية أميرادا هايس، ويشمل العقد حقول القاسي والعقرب، الواقعة على بعد 60كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذه الحقول 340 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع رفع معدات الاستخراج من 20% الى 30% اي بزيادة 30 الف برميل الى 45 الف برميل يوميا خلال عام 2003، على ان تستفيد شركة سوناطراك من 51% من العوائد المتوقعة، كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في الانتاج لنفس الشركة الامريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود (النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(اوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002، صفحة 18)

5- شركة Amoco:

ابرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998، عقدا مع شركة اموكو الامريكية مدته 20 سنة من نوع التقاسم في الانتاج، ويتعلق بتطوير و استغلال اربعة حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين امیناس، حيث قدمت شركة اموكو 30 مليون دولار، كحق دخول لسوناطراك وقدرت قيمة الاستثمار ب 790 مليون دولار، بالإضافة الى مبلغ قدره 111 مليون دولار امريكي، تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار الناتجة عن هذا الاكتشاف، وقد بدأ انتاج هذه الحقول الأربعة سنة 2002، كما اعطت شركة اموكو موافقتها في افريل 2000، على مشروع تطوير غاز عين صالح، وهو اول مشروع لتطوير وتسويق الغاز ، بالتعاون مع الشركاء الاجانب وتبلغ تكلفة المشروع 2,5 مليار دولار، ويتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر، ويصدر الانتاج الى جنوب اوروبا بصفة رئيسية.

المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالقاعدة 49/51:

تنص قاعدة 49/51 على ان تتم الاستثمارات الأجنبية في اطار شراكة من طرف محلي بنسبة 51% على الاقل، والتي يرى فيها البعض عائقا يحول دون تحقيق الاهداف المسطرة، فيما يراها أخرون دعما مهما للسيادة الوطنية ومن هذا المنطق نقوم بمتابعة التدفقات الاستثمارية الوافدة الى الجزائر قبل الاخذ بهذه القاعدة وبعدها.

أولا: متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال (2000-2019):

في إطار الجمع بين ثنائية تحسين بيئة الأعمال وتطوير مناخ الاستثمار من جهة، وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، قامت الجزائر بفرض الصيغة الثنائية (المشتركة) للاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق اشتراط العمل وفق قاعدة 49%- 51%، وهذا منذ عام 2009.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفاعا كبيرا بنسبة 297.4%، حيث انتقلت من 0.28 مليار دولار عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01-03، وما تضمنه من إجراءات تحفيزية وضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب والمحليين، لتتراجع عام 2002 إلى 1.065 مليار دولار، وذلك إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001، وما نتج عنه من مخاوف لدى الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في المنطقة العربية، ورغم هذا التراجع المسجل حازت الجزائر المرتبة الأولى للدول المضيفة بالنسبة لبلدان المغرب العربي، والمرتبة الثانية إفريقيا، هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام بعض الاستثمارات الاستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية

من خلال قانون 2000- 03 المؤرخ في 05 أوت 2000، والذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 203) للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (اوارسكوم تيليكوم) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، الى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (اسبات) الهندية.

مستوى هذا الأداء يتضح اكثر اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى قارة إفريقيا عام 2002، حيث قدر بمبلغ 11 مليار دولار بعد أن كان قد بلغ 19 مليار دولار خلال 2001 نتيجة عمليات الاندماج والتملك التي تمت في كل من افريقيا الجنوبية والمغرب (يحي سعيدي، 2009، صفحة 208) وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابعا من تحسين مناخ الاستثمار، الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزء منه، والدليل على ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2003 إلى 0.638 مليار دولار بنسبة 40.10% عن عام 2002، ويعود ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية، في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2004 بمعدل 38.25%.بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية (الوطنية للاتصالات) في 20 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الرابح الذي قدر ب 421 مليون دولار، مما يؤكد الاثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب المستثمرين الأجانب، خاصة وأن معظمها يمنحها الأمر 01-03 ضمن النظام الاستثنائي.

لترتفع مجددا في السنوات المقبلة لتبلغ عام 2006 أزيد من 1.8مليار دولار بنسبة 64.87% مقارنة بعام 2005، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز، حيث ساهمت في المقابل سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات إليها، وقد شملت الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر بشكل رئيسي التخفيضات الضريبية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007، الصفحات 6-7)

وفي عام 2007، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بما نسبته 7.67%، لتبلغ 1.7 مليار دولار، لترتفع عام 2008، بمعدل 50.96% لتبلغ 2.6 مليار دولار، وتواصل هذا الارتفاع إلى 2.7 مليار دولار عام 2009 بسبب دخول مشاريع قطاعي البتروكيماويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز تزامن ذلك مع الأزمة المالية العالمية، حيث أشار التقرير الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي ارتفاعا شديدا لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي عام 2008، وبقيمة بلغت 735 مليار دولار منها 620.7 مليار دولار للدول النامية، و114.3 مليار دولار لباقي الدول. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007، صفحة 5)

غير انه حدث هبوط نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2010 إلى نحو 2.3 مليار دولار، كمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة بشأن نسب مشاركة الجزائريين في رؤوس أموال الشركات، حيث انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تحديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي، وهذا وفق قانون الموازنة التكميلية رقم01-09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007، صفحة 9)

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهدت تذبذبا خلال الفترة (2011-2014)، حيث ارتفعت بشكل طفيف عام 2011 إلى حوالي 2.6 مليار دولار لتصنف بذلك في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال إفريقيا، ثم تراجعت إلى ما يقارب 1.5 مليار دولار عام 2012، وهذا راجع لفرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار. (خيالي خيرة، 2016، صفحة 101)

وقد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة الأبحاث الاقتصادية، أن المستثمرين الأجانب، خاصة العرب منهم، والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "إعمار" و "القدرة" و "جراند" تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة 49/51. (سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، 2014، صفحة 34)

وفي عام 2013 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى حوالي 1.7 مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وهذا حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار(2013 – 2014)، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت بحدة عام 2015 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 0.584 مليار دولار، ما يمثل نحو

18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال تلك السنة، عقب الصدمة النفطية عام 2014.

وفي عام 2017، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارث إلى الجزائر تراجعا بنسبة 24.72% من 1.6 مليار دولار عام 2016 إلى 1.2 مليار دولار عام 2017.

لترتفع عام 2018 بمعدل.22.24%، حيث بلغت 1.5 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة أنذاك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد).

وقد أشارت المنظمة العالمية الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضا في الارتفاع المسجل في عام 2018، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والامريكي (فورد).

وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر عام 2019 ما يقارب 1.4 مليار بما يعادل 10% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال افريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات منها: مناخ الاعمال، نظام تحويل رؤوس الاموال الى الخارج. (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 204)

المطلب الثالث: تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطبيق القاعدة 49/51:

كان للقاعدة 49/51 اثر معطل لمسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي دون تحقيق حماية ناجعة للمنتوج والمؤسسات الوطنية. حيث ترتب على ادراج قاعدة 49/51 اثار سلبية على الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى الجزائر وهذا ما استدعى اقتراح ان يتم التخلي عن هذه القاعدة في القطاعات التنافسية وابقائها في القطاعات الاستراتيجية. (زايدي امال، 2016، صفحة 224)

فاستبعاد المستثمر الأجنبي في حالة عدم كفاية مدخرات الوطنيين من شأنه أن يؤثر سلبا على حصيلة بيع الأصول او الأسهم او راس المال فضلا عما كشفت عنه التجربة الإسبانية من ان المستثمر الأجنبي هو المستثمر المثالي في بعض الحالات. (منصوري الزين، 2012، صفحة 220)

أولا: القاعدة الاستثمارية 49/51 جزء من المشكلة:

عبرت الجزائر عن استعدادها لانتهاج سياسة الباب المفتوح لاستقطاب التدفقات الاستثمارية طويلة الأجل، صاحب ذلك رغبة عالية لدى المستثمرين الأجانب لتحقيق أعلى العوائد لاستثماراتهم، غير أن مناخ الأعمال والاستثمار لا يسمح بذلك بالنظر لوجود الكثير من العراقيل التي انعكست على ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني، وأدت لاحقا إلى ثني المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر، حيث يبدو عدم توافق واضح بين فرص وإمكانيات الاستثمار في الجزائر، ومستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، والواقع أن القاعدة الاستثمارية 49/51 هي جزء من مجموعة المشاكل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر، نذكر أهمها فيما يلي:

1-**ضعف مستوى البنية التحتية:** تلعب البنية التحتية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ضعفها في الجزائر وعدم تفر الخدمات الأساسية حالة دون استمالتهم ومثال ذلك ضعف شبكة الإنترنت، وتهالك شبكة الطرق والسكك الحديدية.

2 - المشاكل المصرفية: تعد البنوك الجهة الممولة للمؤسسات المستثمرة لتمكينها من مزاولة نشاطها، غير أن المنظومة البنكية في الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب، حيث ينطوي التعامل مع لعدة مشاكل منها:

أ- صعوبة حصول المستثمرين ورجال الأعمال عن القروض البنكية فضلا عن الصعوبات البيروقراطية التي تواجههم عند حاجتهم للتمويلات البنكية

ب- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة قد تعادل ضعف قيمة المشروع، وطول المدة التي يستغرقها البنك قبل منح القرض

ج- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء انظمة المدفوعات، وعدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية. (محمد ابراهيم مادي، 2020، صفحة 148)

ثانيا: خطر حظر تحويل الارباح الى الخارج:

إن الإشكال الذي يطرحه المستثمرون الأجانب يتمثل في تعذر تحريك أموالهم وإخراج أرباحهم، إلا في حدود معينة يجد المستثمرين الأجانب منافذ للتعامل مع هذا الخطر من وجهة نظرهم، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تهريب رؤوس الأموال إلى خارج الدولة بدلا من استثمارها وتوظيفها داخلها، ويؤدي في النهاية إلى كبح

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وجعل الكثير من الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات تعزف عن تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في ظل إجراءات الرقابة التي فرضت على أعمالها وأنشطتها.

بل إن الأمر بالنسبة للاقتصاد الجزائري أعمق من ذلك بكثير، وذلك بسبب عدم وجود حرية لتحرك الأموال دخولا وخروجا، حيث يدعو الاقتصاد الوطني إلى جذب رؤوس الأموال، في حين يمنع المستثمرين من الاستثمار في الخارج. (محبوب بن حمودة و اسماعيل بن قانة، 2007، صفحة 108)

ترتب عن إتباع شرط الشراكة، التقليص من أشكال الاستثمار، حيث لاقى أيضا الإجراء استياء الكثير من المستثمرين، فلقد اعتبرت سنة 2010 أكثر السنوات تراجعا لسنة الاستثمارات الأجنبية، إذ لم تسجل إلا إحدى 11 مشروعا استثماريا أجنبيا مقارنة بتلك المنجزة قبل صدور هذا القانون، مما تسبب في تقليص فرص العمل.

ومن النتائج المترتبة على ذلك وعن تطبيق القاعدة أنه لم يتم تحقيق سوى 410 مشروع بالشراكة مع الأجانب في الفترة ما بين 2002- 2012.

ولعل أهم سبب لذلك هو القاعدة 49/51 التي أقرتها الجزائر، هذا وقد قام المشرع بخرق قاعدة المساواة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي من خلال ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي نص على أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه إنجاز استثمارات أجنبية، إلا في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في حدود 49% فقط، 51% للمؤسسات، بينما غير القاعدة بالنسبة للمستثمر الوطني من خلال رفع نسبة الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى 66% مقابل 34% فقط لهذه المؤسسات.

هذا وقد احتفظ المشرع بهذه القاعدة في قانون المالية لعام 2016 بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إليه. (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 205)

ورغم كل ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فإن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقي دون طموحات الجزائر وإن أغلبها في مجال المحروقات. (قادري محمد الطاهر، شليق رابح، و بن علية عبد القادر، 2017، صفحة 137)

وتشير الإحصائيات أن 20 شركة فقط من أصل 4000 شركة استثمرت في الجزائر وفقا لقاعدة 49%-51%، وهذا مؤشر على تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في ظل تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، بعد تراجع أسعار النفط.

وهذا راجع أيضا إلى فرض القاعدة الاستثماري49 –51% في الجزائر منذ عام 2009، الذي جعل المشروعات المشتركة أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا وجاذبية للاقتصاد الوطني. (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021، صفحة 206)

أما نتائج الجدول أدناه فتشير إلى أن الجزائر ليس لديها القدرة التنافسية لاستقبال تدفقات الاستثمار والحصول على الائتمان بسهولة وتهيئة مناخ الاستثمار، حيث توضح النتائج المراتب المتأخرة جدا(المرتبة 124– 125– 130،لسنوات 2015، 2019، 2020 على التوالي)، وبالتالي المناخ غير ملائم يصعب من الحصول على الائتمان وأخذ الإجراءات الإدارية وقتا طويلا وتعدد التعديلات والإجراءات التي طرأت على قوانين الاستثمار، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر وضعف الحوكمة، التي تجعل المستثمرين يعزفون عنه مثل قاعدة 49/51 كما سبق الذكر وتسجيل استثمارات أجنبية سلبية سنة 2015 مقدرة ب 584 مليار دولار.

يعتمد هذا التحليل على تقييم كفاءة بنية السوق من خلال ثلاث ركائز فرعية:

1– الائتمان: ويمثل مدى سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الجديدة، والأخذ بالاعتبار درجة الحماية للمقترضين والمقرضين، ومدى ملائمة القوانين.

2– الاستثمار: و يعني مدى سهولة حصول المستثمرين على الحماية.

3– وضع التجارة التنافسية وحجم السوق: ويقيس نمو التجارة وتنافسيتها ومدى تطبيق التعريفات الجمركية المطبقة. (رشيد حمدوني و خديجة صافر، 2022، صفحة 89)

الجدول رقم(02–04): تقييم كفاءة بيئة السوق

السنوات	2015	2016	2017	2018
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
الائتمان	135	126	128	125
الاستثمار	41	78	124	101
وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق	131	90	85	83

القيمة الكلية للمؤشر	**124**	**117**	**122**	**118**
السنوات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
	المرتبة	**المرتبة**	**المرتبة**	**المرتبة**
الائتمان	125	129	129	113
الاستثمار	99	130	131	110
وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق	78	99	115	120
القيمة الكلية للمؤشر	**125**	**130**	**132**	**125**

Source: (Cornel University, Insead, wipo,2020)

المبحث الثاني: جهود الجزائر لإلغاء القاعدة الاستثمارية 49/51 و انعكاسات ذلك على إ.أ.م :

تتميز القاعدة الاستثمارية 49/51 بأنها إجبارية، وبذلك يكون المشرع الجزائري قد قطع الطريق أمام كل حرية تعاقدية بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، بالرغم من أن المبدأ العام يكرس حرية الاستثمار.

مما يدفعنا للتساؤل عن مدى انسجام مصطلح الشراكة لتجسيد إرادة الطرفين وتحقيق مصالحهم المشتركة.

ولقد تمسك المشرع بما بالطابع العام للقاعدة 49/51 في قانون الاستثمار 16-09، وتم توسيعها لتشمل التجارة الخارجية ونشاط الاستيراد، قبل أن يقوم بإلغائها وإبقائها فقط في القطاعات الاستراتيجية بموجب قانون المالية لسنة 2020، وضرورة المحافظة على تطبيقها في هذه القطاعات.

المطلب الأول: قانون المالية وقانون الاستثمار الجديد والغاء القاعدة 49/51:

لقد عمدت الجزائر منذ الإصلاحات القانونية التي عرفتها، إلى تطوير وترقية الاستثمار لذا أصدرت العديد من النصوص القانونية لها علاقة بالاستثمار المرسوم التشريعي رقم 93-12 الأمر رقم 01-03 والقانون رقم 16-09 وآخر قانون هو قانون رقم 22-18، وما يلاحظ أن التغيير المستمر في قوانين الاستثمار بلغ بين سنة 1993 و2022 وضع 04 قوانين وتعديلها أكثر من مرة بموجب قوانين المالية الذي

يوضح المبادئ الكبرى للاستثمار وإقحام عدة مفاهيم مرتبطة به، تتمثل في شرح المستفيد من حرية الاستثمار، مبدأ الاستثمار، وتكريس ضمانات جديدة في مجال الاستثمار.

أولا: توضيح المبادئ الكبرى للاستثمار: ما يميز قانون الاستثمار الجديد توضيحه وشرحه للمبادئ الكبرى للاستثمار، فلأول مرة يخصص المشرع الجزائري في المادة 03 منه فقرة بهذا الخصوص.

1- **توضيح مبدأ حرية الاستثمار:** ففي ظل المرسوم التشريعي 93-12 الخاص بترقية الاستثمار، والأمر رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار، كان مبدأ حرية الاستثمار مجرد مبدأ تشريعي ليتحول بصدور التعديل الدستوري لسنة 2016 و سنة 2020 كمبدأ دستوري تم تطبيقه بموجب قوانين الاستثمار لسنة 2016، بموجب القانون رقم 16-06 و حاليا بموجب القانون رقم 22-18 ومن خلال القراءة الدقيقة لنص المادة 03 من هذا القانون، ركز المشرع الجزائري على ترسيخ حرية الاستثمار كمبدأ لا رجعت فيه.

2- **الشخص المعني بحرية الاستثمار:** الشخص المعني بحرية الاستثمار هي الأشخاص الطبيعية والمعنوية، وطنية أو أجنبية، مقيم في الجزائر أم لا، وهو ما تؤكد عليه المادة 05 من نفس القانون.

وفيما يخص صفة المقيم وغير المقيم فتعرفهما كما يلي:

أ- **المقيم:** هو كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر، أو كل جزائري أو أجنبي يقوم بممارسة نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الاستثمار في الجزائر.

ب-**غير المقيم:** يتمثل في كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر.

ثانيا: التأكيد على مبدأ المساواة مع اضافة عنصر الشفافية: يتضمن قانون الاستثمار الجديد مبدأ المساواة كمبدأ للاستثمار وقام بإضافة عنصر الشفافية دون شرح لمضمونهما ولا المقصود بهما.

1- **مبدأ المساواة:** وهو استفادة المستثمرين، اشخاص طبيعية او معنوية، وطنيين او اجانب من نفس الحقوق والواجبات، دون استثناء او تمييز والاستفادة من ذات المزايا والتحفيزات والامتيازات.

2- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به تمكين المستثمرين من الحصول على كل المعلومات الخاصة بممارسة نشاطهم من قبل الهيئات المشرفة على مرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية لتشجيع المستثمرين.

ثالثا: تكريس ضمانة قانونية جديدة: تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين وهذا بصريح مضمون المادة 09 من خلال تكفل الدولة بتلك الحماية، وتعتبر هذه الضمانة مواصلة لحماية ملكية المستثمر من قبل الدولة بنوعيها التقليدية المتمثلة في الملكية العينية للعقارات والمنقولات، والملكية الفكرية المتمثلة في الحقوق المعنوية التي يستخدمها المستثمر في مشاريعه(حقوق أدبية، حقوق صناعية)

فلأول مرة تم تكريس هذه الحماية بموجب الدساتير الجزائرية اخرها التعديل الدستوري لسنة 2020، في المادة 74 التي تنص على ان كل الحقوق المترتبة عن الابداع الفكري محمية بموجب القانون.

ولعل السبب في تدخل المشرع الجزائري لحماية حقوق الملكية في مجال الاستثمار هو اهمية استخدام تلك الحقوق في السوق والتي قد ينجم عنها التعدي عليها بتقليدها او قرصنتها وهو الحد الفاصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ا. **تكريس الانظمة الخاصة:** ما يميز دائما القانون رقم 22-18 وضعه لأنظمة خاصة لغرض تطوير الاستثمار ويتعلق الامر بنظام القطاعات، نظام المناطق، نظام الاولوية لبعض النشاطات الاستثمارية ونظام الرقمنة.

1- **نظام القطاعات:** أو القطاعات ذات الأولوية أو النشاطات ذات الامتياز، مع فرق بسيط هو أن القانون رقم 22-18 قد وسع من القطاعات التي تعتبر أولوية للاستثمار إلى 06 قطاعات، على عكس القانون 16-09 الذي يركز على 03 قطاعات بموجب نص المادة 15 منه، ويقصد المشرع الجزائري بنظام القطاعات المجالات التي تحظى بأولوية من قبل الدولة والتي يجب التركيز عليها للقيام بالمشاريع الاستثمارية دون غيرها من المجالات بحكم أهميتها القصوى للدولة من الناحية الاقتصادية والمالية، كونها تنصب في التنمية الاقتصادية للدولة بمنظورها الشامل.

وتتمثل تتمثل القطاعات المقصودة أعلاه في:

أ-**القطاع الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري:** الاستثمار في هذا القطاع ينجم عنه توفير المواد الغذائية والحيوانية للدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء الى الاستيراد.

ب-**القطاع الصناعي:** الاستثمار في هذا القطاع من شأنه التعجيل بالتنمية الاقتصادية والرفع من مستوى الدخل وفتح أسواق في مجالات أخرى على غرار الزراعة والتزود بمختلف السلع المطلوبة مع التركيز على الاستثمار الصناعي الذي يجسد فكرة توفير اليد العاملة و نقل المعارف الفنية

والتكنولوجية، وهو ما يتجلى في المادة 26 من القانون رقم 22-18 بخصوص الصناعات الغذائية والصيدلانية و البتروكيميائية.

ج-القطاع الخدماتي والسياحية: يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكبير، وهذا يفسر تدخل المشرع الجزائري من بين الاستثمارات ذات الأولوية في القانون سالف الذكر، بالنظر إلى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها على النحو التالي:

- **بالنسبة للقطاع الخدماتي:** فالقطاع الخدماتي تطور بشكل كبير في الاقتصاد العالمي حيث تحول اقتصاد البلدان من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدماتي.
- **بالنسبة للقطاع السياحي:** هو الآخر قطاع ذو فائدة كبرى للاقتصاد الجزائري لمساهمته في إدخال أموال كثيرة لخزينة الدولة، بالنظر إلى توفر الجزائر على كل المؤهلات التي تسمح للاستثمار في هذا القطاع سواء من ناحية المناظر الطبيعية أو الشروط الطبيعية، على غرار المياه الحموية، وهو ما جعل البعض يصف السياحة كنشاط حيوي بأنها صناعة خدمات ذات طبيعة كثيفة الوظائف.

د-الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة: تعتبر الطاقات الجديدة والمتجددة من الاستثمارات التي تضمنها القانون رقم 22-18 بحكم أنها استثمارات ذات طابع خاص وذات فائدة اقتصادية كبرى، فهذا النوع من الاستثمار يدخل في مفهوم الاقتصاد البديل للاقتصاد الطاقوي التقليدي المتمثل في النفط والغاز الطبيعي، وهو مواصلة لسلسلة النصوص القانونية التي أصدرها المشرع لتنظيم هذا النوع من النشاط بحكم أهميته على غرار القانون رقم 04-09.

و- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال: تم إدراج اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في نفس العنوان بحكم الترابط القائم بينهما وتتجلى فائدتهما من خلال مفهوم اقتصادي هو "الاقتصاد المعرفي" أو "الاقتصاد الرقمي".

2- **نظام المناطق:** يقصد بهذا النظام منح الأولوية للاستثمارات بكل أنواعها في مناطق خاصة عبر التراب الوطني الجزائري لاعتبارات معينة تتعلق بالفجوة القائمة بين أجزاء او المناطق الجغرافية في الجزائر، من ناحية التنمية الوطنية من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

وتتمثل المناطق المشمولة بالأولوية لتوجيه الاستثمار إليها و تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-301 الخاص بتحديد قائمة المناطق التي توليها الدولة خاصة في مجال الاستثمار في كل مناطق الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، والمناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة للدولة والمناطق

التي تمتلك إمكانيات للموارد الطبيعية قابلة للتثمين، وكان التحديد الدقيق لطبيعة هذه المناطق في القانون 22-18 بموجب المرسوم التنفيذي السالف الذكر 22-301.

و إلى غاية سنة 2021 تم تخصيص أغلفة مالية ضخمة لغرض تجسيد سياسة الدولة في تطوير هذه المناطق بمختلف أنواعها، ما دام الهدف هو البحث عن بدائل الثروة في الجزائر خارج المحروقات.

3- **نظام الأولوية لبعض الأنشطة الاستثمارية:** يقصد المشرع بهذا النوع من الاستثمارات، تلك التي هدفها خلق الثروة واستهداف مناصب الشغل من حيث توافرها على القدرات العليا لتحقيق ذلك من جهة، وأيضا الاستثمارات التي لها قدرات عالية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي، والغرض من هذا النوع توفير الأموال الدولة خارج المحروقات بالتركيز عن الاستثمارات المنتجة.

4- **نظام الرقمنة:** وهو من الأنظمة الجديدة المستحدثة في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 في إطار العمل بمنظومة إلكترونية، وينصب هذا النظام في إطار المفهوم الجديد للدولة في مجال اعتماد فكرة التطور التكنولوجي والعلمي باستعمال الأسلوب الإلكتروني.

وفي مجال الاستثمار يتعلق الأمر بتقريب الإدارة المكلفة بالإشراف والرقابة عن الاستثمار في الجزائر على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي حلت محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سابقا فتكريس نظام للرقمنة في هذا القانون هو مواصلة واضحة للنهج الذي اتبعته الدولة في اعتماد الإدارة أو الحكومة الإلكترونية منذ سنوات طويلة في العديد من المجالات كقطاع العدالة والتعليم العالي ليمتد إلى المجال الاقتصادي لتحقيق الشفافية الإدارية.

رابعا: إقرار مزايا وتحفيزات مع إعادة النظر في الهيئات المشرفة على الاستثمار: تم النص في قانون الاستثمار 22-18 على أحكام متعلقة بإعادة النظر في شكل وأسلوب عمل هيئات مشرفة على الاستثمار ووضع مجموعة من التحفيزات والمزايا لفائدة المستثمر.

I. تكريس مزايا جديدة للاستثمار:

إن قانون 16-09 من قانون الاستثمار نص هو الآخر على جملة من المزايا والحوافز التي تخدم المستثمر وتحقق الأهداف المرجوة للدولة في التنمية الوطنية.

1-**طبيعة المزايا والتحفيزات الموجهة للاستثمار:** يمكن تقسيمها إلى مزايا عامة، ومزايا استثنائية:

❖ **وضع تحفيزات ومزايا عامة:** بمعنى أن كل الاستثمارات المنصوص عليها في القانون تستفيد من هذه المزايا بغض النظر عن نوعها دون تمييز أو استثناء.

ويتعلق الأمر بالمزايا المنصوص عليها بالقوانين الجبائية والضريبية، قوانين الرسوم والضرائب، وقوانين المالية المنصوص عليها في المواد 27 و33 من قانون 22-18 من جهة،كما يتعلق الأمر بالمزايا وتحفيزات المنصوص عليها في المادتين 6 و7 من قانون 22-18 من جهة أخرى.

❖ **وضع تحفيزات ومزايا استثنائية:** هي مزايا وتحفيزات خاصة يتم وتوجيهها إلى نوع معين من الاستثمارات وتشمل الاستثمارات القطاعية التي تنجز في المناطق ذات الأولوية أو مناطق الظل ويضاف إليها المناطق الهيكلية.

2- **محتوي التحفيزات والمزايا:** تم تصنيفها إلى نظام الإعفاء ومرونة الاستفادة من التحفيزات والمزايا.

❖ **التركيز على نظام الإعفاء:** يمكن إظهار ذلك في مسائل متنوعة:

✓ الإعفاءات خاصة بالتجارة الدولية: من أبرز الإعفاءات الموجهة لخدمة المستثمر كتحفيز له للاستثمار بكل أريحية هو الإعفاء من بعض الإجراءات في مجال التجارة الخارجية أي المتعلقة بالاستيراد والتصدير، ويتعلق الأمر بالإعفاء من إجراء التوطين المصرفي الذي يلزم المستثمر بضرورة تسجيل العملية التجارية الخاصة بالاستيراد والتصدير لدى وسيط قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية، وهذا الإجراء لا يمكن تطبيقه على المستثمر بموجب قانون 22-18 كميزة وتحفيز له للتوجه نحو الأسواق الدولية، أي المستثمر غير ملزم بإجراء التوطين المصرفي على خلاف المصدر والمستورد العادي غير مستثمر.

كما تضمن قانون 22-18 الاعفاء من بعض الاجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية التي تكون عائقا امام انجاز المشاريع الاستثمارية ويكون الاعفاء من بعض الاجراءات التالية:

الاعفاء من اجراء الحصول على رخصة للاستيراد والتصدير التي كانت لغرض فرض الرقابة على عمليتي الاستيراد والتصدير وضبطها وتكون في شكل ملف يقدمه المستورد والمصدر على حسب الحالة، فتكريس هذا الإجراء للحصول على رخصة الاستيراد أو رخصة تصدير هو أيضا تقييد لكمية السلعة الواجب إدخالها أو إخراجها للسوق الدولية أو الجزائرية وهذا الإجراء قد لا يخدم المستثمر.

✓ طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية: ويعتبر الإعفاء من الحقوق الجمركية من الإجراءات المحفزة للاستثمار أي يعفى المستثمر من هذا الطلب ويمكنه الاستفادة من بعض الحقوق الجمركية دون توجيه هذا الطلب بشرط أن يكون في مجال استيراد البضائع التي يحتاجها

المستثمر في نشاطه الاستثماري علما أنه يوجد إعفاءات أخرى في مجال التجارة الخارجية، كالإعفاء من بعض الرسوم الخاصة بالعقار، الإعفاء من بعد الضرائب.

- **التركيز على مرونة الاستفادة من التحفيزات والمزايا:** بالتفحص الدقيق لمحتوى قانون الاستثمار الجديد، نلاحظ وجود نوع خاص من مزايا وتحفيزات متعلق بمرونة التعامل مع المشاريع الاستثمارية ويتعلق الأمر على وجه التحديد ب:

- ✓ الاستفادة من التسمية لغرض الحصول على العقار الموجه للاستثمار: بحكم أن المستثمر يكون دائما بحاجة إلى عقار لكي يمارس نشاطه الاستثماري من جهة، وبحكم أيضا أنه من المشاكل والعوائق التي كانت وراء عدم الإقبال على الاستثمار هو مشكل الحصول على عقار.

لذا وفي سبيل التقليل من مشكل العقار نص قانون الاستثمار الجديد على سبل جديدة للاستفادة منه بشكل ملائم ومناسب:

- ✓ الاستفادة من الأراضي الخاصة التابعة لأملاك الدولة: على أساس أن مشكل العقار يعود بشكل أساسي إلى عدم استعداد الأفراد في الدولة للتنازل عن ملكيتهم لغرض إنجاز مشروع استثماري، خاصة في بعض المناطق لذا كان من الضروري أن تتدخل الدولة لتكون الضامن الحقيقي للحصول على العقار حيث إمكانية الاستفادة من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة كحل بديل للأملاك الخاصة بالأفراد.
- ✓ وضع منصة رقمية للمستثمر: وهي منصة رقمية خاصة بالمستثمرين للحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها المستثمر من بينها كل المعلومات الخاصة بالعقار والتي تشرف عليها وتسيرها اللجنة الجزائرية لترقية الاستثمار.
- ✓ الاستفادة من نظام المرافقة والدعم من قبل الدولة: يعتبر كأسلوب خاص تقدمه الدولة لمساعدة المستثمر على الدخول إلى مجال الاستثمار وأدائه لجميع الأنشطة، أي تساعده في الولوج إلى سوق الاستثمار بكل راحة وأمان بوضع كل الأدوات والسبل الممكنة لذلك.

وهنا تكون الدولة مرة أخرى هي الضامن الحقيقي للمستثمرين ولكن بشروط وهي أن يكون ذلك بشكل مؤقت وفي استثمارات خاصة وأن تكون هناك ضرورة اقتصادية تستدعي ذلك.

3-اعادة النظر في الهيئات المشرفة على الاستثمار:

نص عليها قانون الاستثمار الجديد في أمرين من حيث الوصف القانوني الممنوح لها وكذا الدور المنوط بها:

❖ **تحديد الوصف القانوني للهيئة المشرفة على الاستثمار:**

أي التساؤل حول ما إذا كان قانون 22-18 قد قرر وصفا جديدا للهيئات المشرفة على الاستثمار أو احتفظ لها بنفس الوصف السابق لها.

- ✓ بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار: تم النص عليه في المادتين 16 و17 من قانون رقم 22-18 بالاحتفاظ له بنفس التسمية أي المجلس الوطني للاستثمار لكن الوصف القانوني للمجلس لم يتم توضيحه من حيث الشكل القانوني له فيما إذا كان هيئة استشارية للحكومة أو وصف آخر.
- ✓ بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قد تم تغيير اسمها إلى الوكالة الجزائية لتطوير الاستثمار وهذا بصريح نص المادتين 16 و18 من القانون رقم 22-18 مع الاحتفاظ لها بنفس الشكل القانوني السابق.
- ✓ بالنسبة للشبابيك المساعدة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تضمن القانون 22-18 إنشاء الشبابيك التي تساعد الوكالة بموجب المادة 18 وهو الفرق الجوهري بينه وبين القانونين رقم 01-03 ورقم 16-09 واعتمد هذا القانون أيضا على معيار المركزية واللامركزية في دراسة مشاريع الاستثمار وهو ربما ميزة إيجابية أتى بها.

❖ **الدور الجديد الممنوح للهيئات المشرفة على الاستثمار:**

تضمن القانون الجديد 22-18 أحكاما هامة بالنسبة للأدوار التي تؤديها الهيئات المشرفة على ملفات الاستثمار من حيث اتباع الدور المباشر في الإشراف والمتابعة يضاف إليها أدوار أخرى تتضمن التوسع في المهام.

✓ **المتابعة المباشرة للمشاريع الاستثمارية:**

بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار: نصت المادة 17 على تولي المجلس اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وإجراء تقييم لها بالكامل مع ضرورة رفع تقارير سنوية إلى رئيس الدولة.

بالنسبة للوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار: نصت المادة 18 على عدة أدوار توحي كلها بالإشراف المباشر لها على الاستثمار، منها صلاحية ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر و خارجها.

بالنسبة للشبابيك المساعدة على الاستثمار: نصت المادتين 19 و20 على تولي الشبابيك المركزية واللامركزية الوحيدة عملية القيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع الاستثمارية ومرافقة ومساعدة المستثمرين.

- ✓ **التوسع في مهام الإشراف على المشاريع الاستثمارية:**

ما يلاحظ من قانون الاستثمار رقم 22-18 هو التوسيع في الأدوار والمهام الموكلة لهيئات الاستثمار خاصة الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار فقد تضمن المرسوم التنفيذي رقم 22-298 وفي المادة 4 منه شرح مفصل للمهام الكبرى التي تقوم بها الوكالة المتمثلة في: مهمة الإعلام، المرافقة والتسهيل، ترقية الاستثمار، المتابعة، تسير الامتيازات.

المطلب الثاني: تحديد القطاعات الاستراتيجية من خلال قانوني المالية والاستثمار:

الواقع أن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 قد أكد مرة أخرى ما أقره قانون المالية لسنة 2020، فيما يخص إلغاء القاعدة 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية، و علاوة عن ذلك فصل بشكل دقيق القطاعات الاستراتيجية التي تخضع لشرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي، وفيما عداها يكون للمستثمر الأجنبي الحق في الشراكة مع مستثمرين وطنيين مقيمين أو أجانب دون خضوعه لقيد الشريك الوطني الذي كان قائما منذ سنة 2009، في هذا الإطار يتمتع هؤلاء بالحرية الكاملة في التفاوض مع شركائهم حول نسبة حصصهم في رأس مال المشاريع الاستثمارية ولأهمية المسألة يتعين تحديد القطاعات الاستراتيجية وفقا لقانون المالية التكميلي 2020. (الهام بوحلايس، 2019، صفحة 140)

لذا علينا الوقوف على القطاعات الاستراتيجية التي تكتسي طابعا استراتيجيا، لأن القاعدة كانت تطبق بصفة أفقية دون النظر إلى طبيعة المشاريع الاستثمارية، إلا أن تم إقرار قانون المالية التكميلي لسنة 2020 السالف الذكر، الذي أعاد النظر في ذلك وهو ما يتجلى في نص المادة 49 منه، حيث أكدت هذه المادة على إلغاء شرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي مع الإبقاء عليه فقط في بعض النشاطات الاستراتيجية. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 246)

تكتسي طابعا استراتيجيا النشاطات التابعة لقطاعات الطاقة و المناجم والصناعات الصيدلانية والنقل الخاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة 51%.

وتكتسي طابعا استراتيجيا وتظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة تبلغ 51% الصناعات العسكرية المبادر بها أو المتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني. (الجريدة الرسمية العدد30 ، 2021)

تطبق قاعدة 49/51 على النشاطات الاقتصادية ماعدا الاستيراد والتصدير وضعت له قاعدة 30/70 فقد يكون الهدف منها هو تقليص فاتورة الاستيراد السنوية والرقابة على تحويل أرباح الشركات إلى الخارج، و تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

لم يشترط المشرع أن يكون المساهم الجزائري واحدا، فيمكن للأجنبي أن يحوز الأغلبية إذا كانت 51% موزعة بين عدة جزائريين وهذا إما يفند إعادة المنادين بالإبقاء على القاعدة بغرض منع الأجانب من السيطرة على القطاعات الاقتصادية الوطنية، كما تم إفراغ هذه القاعدة من مضمونها في قضية –جيزي– عن طريق احتفاظ الدولة الجزائرية بأغلبية رأس المال في حين منح حق التسيير للمستثمر الأجنبي عن طريق إبرام عقد تسير فأصبح هو الموجه الحقيقي لنشاط المؤسسة. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 242)

وبشأن نوعية المشروعات التي يسمح فيها بدخول مستثمرين أجانب تلك التي تكون قاصرة على المستثمرين الوطنيين، وبنسبة الملكية المسموح فيها لكل فئة في كل نوع من أنواع المشروعات. (منصوري الزين، 2012، صفحة 219)

أما قائمة القطاعات الاستراتيجية حسب المادة 50 من قانون المالية التكميلي 2020 متمثلة في:

- استغلال القطاع الوطني للمناجم؛
- الثروات الباطنية والسطحية المرتبطة بنشاط الاستخراج من باطن أو سطح الأرض؛
- قطاعات الطاقة وكل النشاطات المرتبطة بقانون المحروقات؛
- قطاع استغلال شبكة توزيع ونقل الكهرباء؛
- الصناعة العسكرية؛
- خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات؛
- الصناعة الدوائية باستثناء الاستثمارات بصناعة منتجات دوائية مبتكرة وذات قيمة مضافة عالية والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 247)

الملفت للانتباه في تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أن المشرع الجزائري استبعد قطاع البنوك والمؤسسات المالية وقطاع التأمينات من تطبيق قاعدة الشراكة، حيث لم يعتبرها من القطاعات الاستراتيجية وبالتالي أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء وتأسيس بنوك أو شركات تأمين دون إلزامية الشراكة مع شريك محلي، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي ورسالة قوية على نية الجزائر على الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الهام والحيوي، حيث من المهم التأكيد أن إقرار قاعدة الشراكة الدنيا في قطاع البنوك والمالية أدى بالمستثمرين الأجانب إلى العزوف عن تأسيس مؤسسات بنكية بالجزائر، والدليل على ذلك عدم تسجيل أي مشروع استثماري مصرفي منذ إقرار قاعدة الشراكة سنة 2010. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 248)

المطلب الثالث: انعكاسات الغاء قاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر:

إلغاء القاعدة 49/51 بالنسبة للاستثمارات غير الاستراتيجية كفيل بتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني من خلال تخليص الاستثمار من هذا النوع من القيود، حيث أن المشرع الجزائري قام بإلغائها في القطاع المصرفي واستبعاد هذا النشاط من القطاعات الاستراتيجية وهذا يعتبر إجراء إيجابي يشجع لا محالة المستثمرين. (حميد سلطاني، 2020، صفحة 248)

وتعتبر هذه الخطوة انطلاقة مهمة للاقتصاد الوطني، حيث أصبحت الجزائر محط اهتمام عالمي من طرف الشركاء الأجانب، اذ سمح هذا الإلغاء بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأصول المالية والتكنولوجيا العالية، غير أن إلغاء العمل بقاعدة 49%- 51% والإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية هو جزء من الحل للمحافظة على السيادة في هذه القطاعات. (اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، 2021)

أما في سنة 2019 و2020 فقد شهد الاستثمار الأجنبي انخفاض محسوس نتيجة التقلبات السياسية للبلد، وكذا تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار العالمي ككل.

وأقر مخطط الإنعاش الاقتصادي للحكومة والخاص بفترة 2020 – 2024 بضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تراجع تدفقه إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021، وذلك حسب ما أشار إليه بنك الجزائر في تقريره الاقتصادي عن "الاتجاهات النقدية والمالية"، إذ بلغ 403 مليون دولار مقابل 504 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق.

أما في تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بعام 2021، ورد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تراجع مقدر به 0.35-% في جانفي من سنة 2019، ثم بعد ذلك حقق نسبة إيجابية في

نهاية 2019 ب 0.27% لتستمر هذه النتيجة إلى غاية السداسي الأول من 2020 بنسبة 0.31%، لكن بعد ذلك و بسبب تداعيات جائحة covid 19، بدأ يسجل مرة أخرى في السداسي الثاني من نفس السنة تراجعا بنسبة 19% لتبلغ قيمها 1.125 مليون دولار، مقابل 1.382 مليون دولار في 2019. (نوال بن خالدي، 2022، صفحة 505)

أولا: تقييم انعكاس الغاء القاعدة 49/51 على بعض مؤشرات الاستثمار في الجزائر:

ولقد تم تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من طرف هيئات ومنظمات دولية، لعل أهمها تلك الصادرة عن البنك العالمي، إذ تم تصنيفه عالميا في 2019 من 190 دولة في المرتبة 157، فمع اعتبار عدم تسجيل تقدم كبير في المؤشرات المحددة لهذا المناخ تبقى تقديرات البنك العالمي سلبية على العموم، وتنم عن عدم تسجيل تقدم ملموس و تغير جوهري في مسار الاستثمار رغم الوعود والالتزامات المقدمة من طرف الحكومات المتعاقبة، فترتيب الجزائر لم يتغير في تقرير 2020 مقارنة ب2019، حين ظلت الجزائر في المرتبة 157 من مجموع 190 دولة، وتظل الجزائر متأخرة في الترتيب الإقليمي، حيث جاءت في المرتبة 14 عربيا، فقد قيم الصندوق مناخ الاستثمار وفق مؤشرات تحدد مدى جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر. (elkhabar, 2023)

و يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية الصورة العامة حول مناخ الاستثمار في الدولة، كما يقيس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثيره على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

جدول رقم (02-05): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية(2015-2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب	157	153	172	172	171	169	162	167
الدرجة	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8

المصدر: https:// www.heritage.org/index/download

على الرغم من المساعي الحثيثة للجزائر في محاولة تحسين مناخ الاستثمار، الا انها تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، بتحقيقها مؤشرات اقل من المتوسط العالمي، ويرجع هذا التأخر الى اسباب عدة من بينها البيروقراطية.

كما أن أداءها متواضع خاصة فيما يتعلق بحرية التجارة والاستثمار كما أنها تصنف من أقل الدول انفتاحا وحرية من الناحية الاقتصادية، وهذا نتيجة عديد العوامل منها التصدي للازمات النفطية خاصة سنة 2015 وهو ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول انخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية لسنوات (2015-2018)، ليبدأ في الارتفاع ابتداءا من سنة 2018، نتيجة تدعيم القطاع الخاص ومنح الامتيازات لجلب المستثمر الأجنبي في محاولة للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية للبترول. (رشيد حمدوني و خديجة صافر، 2022، صفحة 87)

جدول رقم (02-06): ترتيب الجزائر في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر(2018-2020)

السنة	2018	2019	2020
الترتيب من 84/ دولة	83	83	79

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات2018-2021 الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

حيث يقيس هذا المؤشر، و الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية منذ عام 2003، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعا اقتصاديا أساسيا و فرعيا، و يرصد المؤشر 84 دولة، و تجدر الاشارة الى أن هذا المؤشر و رغم كونه محددا حاسما لجاذبية البلد للمستثمرين الأجانب، إلا أنه ليس مقياسا كاملا لمناخ الاستثمار في أي بلد بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت تقدما طفيفا في هذا المؤشر سنة 2020، و هو ما قد يعزى الى الجهود المبذولة في سبيل تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، و الى القوانين و التشريعات التي اتخذتها في سبيل ذلك، لكن بالرغم من ذلك، فهي لا تزال تتذيل ترتيب الدول، و عليها العمل أكثر لتحسين ترتيبها في مؤشرات الاستثمار الأجنبي و أداء الاعمال لتتمكن من تحقيق تقدم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.

ثانيا : الآثار المتوقعة لإلغاء القاعدة 51/49 على الاستثمار في الجزائر:

تعد قاعدة الشراكة الدنيا سعر 49%-51%من أبرز القيود التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر، لذا كان من الضروري التراجع عن هذه القاعدة وهو ما تجسد صراحة في قانون المالية لسنة 2020، الأمر الذي

يدعو إلى تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني من خلال تخليص الاستثمار من هذا النوع من القيود حيث كانت أهم معوق لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر ونقطة سلبية لا تبعث الثقة في نفوس المتعاملين الاقتصاديين الأجانب (خلاف فاتح، 2021) ومن أهم الآثار المتوقعة لإلغاء القاعدة:

1-تعزيز الأنشطة الاقتصادية: في العديد من القطاعات التي ستخلق بدورها الثروة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والاستثمار الصناعي في عدة قطاعات أهمها الفلاحة والسياحة والصناعة الغذائية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا التحول سيؤدي حتما إلى ارتفاع عدد الاستثمارات والإنتاج مع تجسيد إلغاء قاعدة 49/51 الفعلي.

2-خلق فرص العمل: يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، واستهداف وظائف جديدة ومناصب الشغل التي تكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية تسمح باقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء، دون إغفال أهمية تكوين وتأهيل اليد العاملة والموارد البشرية. (قانون المالية، 2020)

3-إلغاء القاعدة: تكون الجزائر قد تجاوزت أحد أهم المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية بها، لأنها وحسب الاقتصاديين معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر، فإذا كانت المؤسسات الكبرى قادرة على التكيف والتماشي مع القاعدة، فإن المشاريع الصغيرة لا يكون لها محفزات للمغامرة والمجيء بغرض الاستثمار. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)

وتعد من أبرز القيود التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبإلغائها يتزايد حجم الاستثمارات، لذا كان من الضروري التراجع عنها وهو ما تجسد في قانون المالية لسنة 2020 وما أكدته قوانين المالية المتلاحقة إلى غاية قانون المالية التكميلي لسنة 2021. (خلاف فاتح، 2021)

4-تحريك عجلة الاقتصاد الوطني: الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، والذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للمستثمر الأجنبي، ويعتبر العديد من المختصين في الشأن الاقتصادي أن القاعدة 49-51 تتحمل جزء من أسباب الأزمة المالية التي تعيشها البلاد منذ تراجع أسعار النفط تحت حاجز ال100 دولار للبرميل سنة 2014، وتعد ميزانية التجهيز التي تقدمها الحكومة كل سنة في قانون المالية المحرك الوحيد لعجلة النمو، ما يجعل الاقتصاد الوطني رهينة قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات، في حين كان بمقدور رؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم في ذلك.

5-مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية: إن كبر حجم الشركات الأجنبية المباشرة وتنوع نشاطها يجعلها قادرة على زيادة رأسمالها بشكل مستمر لطبيعة أرباح المتميزة بالاستقرار، إلى جانب قدراتها على نقل نشاطها استجابة للتغيرات في أسعار الإنتاج ووفرتها، وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما تصبح الدولة موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين. (نصاح سليمان، 2022، صفحة 44)

6-تراجع لنفقات الدولة: بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات يصبح التحكم أفضل في عجز ميزان المدفوعات، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على مختلف مكوناته، إما بشكل مباشر من خلال تأثيره على حساب رأس المال وعلى الحساب الخارجي الجاري، أو بشكل غير مباشر من خلال مختلف آثاره على النشاط الاقتصادي. (مختاري مصطفى و سرار خيرة، 2022، صفحة 230)

7-تحسين مناخ الاستثمار: مما قد يضع الجزائر في مراتب متقدمة عالميا، حيث عملت منذ بداية تسعينات القرن الماضي على تحسين مناخ الاستثمار فيها وتهيئته لجذب أكبر قدر من الاستثمار الذي لم يحقق تدفقات معتبرة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب المناخ العام للاستثمار بما في ذلك تطبيق قاعدة 49/51 والتي تقف عائقا أمام المستثمر الأجنبي. (بولعجين فايزة، 2022، صفحة 191)

8-إنشاء شركات إنتاج: سيؤدي إلغاء القاعدة إلى إنشاء شركات إنتاج في عدة ميادين لا توجد على المستوى المحلي، لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة صناعية تتوجه إلى قطاع المحروقات المتميز باحتياجاته للتمويل الكبير واستخدامه لتقنيات متطورة غير متاحة محليا، ودخول المستثمر الأجنبي في قطاعات إنتاجية أخرى لا يحدث مزاحمة لنظيره المحلي، بل على العكس من المتوقع أن يحدث أثرا محفزا. (عبد الكريم بعداش، 2008، صفحة 241)

9-القطاعات الاستراتيجية: تعيين تحديد الشروط الواجب توافرها في المستثمر الوطني لكي يكون شريكا للمستثمر الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية، وذلك منعا للتحايل وتكريس مبدأ الشفافية، ولخلق مناخ الأعمال في الجزائر على اعتبار ان بعض الشركاء الوطنيين هم في الأصل ممثلين لفروع شركات أخرى تعود ملكيتها للمستثمرين الأجانب في الجزائر وتعتبر أيضا الشراكة الدنيا 49/51 من الأحكام التمييزية اتجاه المستثمر الأجنبي وبموجب القانون المالي التكميلي لسنة 2009 بدأ تكريسها إلى غاية إلغائها بموجب قانون المالية 2020 وإبقائها فقط بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية. (حميد سلطاني، 2020) وتقليص تطبيق هذه القاعدة يعود إلى حالة التصحر التي أصابت مجال الاستثمار الذي أصبح غير مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

10-تنويع الاقتصاد: بفتح المجال الواسع أمام الاستثمار المنتج خاصة بعد الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي جرها وباء كورونا على البلاد، وتؤكد معظم الدراسات والإحصائيات أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تهتم بتنويع الأنشطة والمنتجات بدل الاكتفاء بنشاط معين. (صلاح الدين دادة، 2021، صفحة 107) وقانون الاستثمار الجديد هو الذي أعطى دفع جديد لنشاط الاستثمار ومناخ الأعمال، ويشجع القطاعات ذات قيمة مضافة كبيرة لتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني.

11-استقطاب الاستثمارات الأجنبية: إن الجزائر ولأجل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية تعمل دائما على توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم، من خلال توفير ميكانيزمات جديدة ترافق المستثمر، وذلك بتحديث نص قوانينها والتجديد فيها وتهيئة الظروف الملائمة وسعت الجزائر كذلك إلى استقطاب المستثمر الأجنبي من خلال التسهيلات الممنوحة له في التشريعات الجديدة، خاصة في قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى تطوير وترقية الاستثمار مراعيا خصوصية التزامات الجزائر الدولية بالدرجة الأولى، ومحاولة منها في عدم الوقوع في نفس الصعوبات التي اكتنفت القوانين السابقة.

12-المناطق الاستراتيجية: تسعى الدولة لجعل هذه المناطق جذابة للاستثمارات الأجنبية من خلال منح العديد من الحوافز والاعفاءات (بولعجين فايزة، 2022، صفحة 11)، وفقا لنظام المناطق التحفيزي وذلك حسب الاهمية الخاصة التي توليها لها الدولة.

كما تعد قابلة للاستفادة من نظام المنطق الاستثمارات المنجزة في المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، المواقع التي تمتلك امكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

خلاصة:

تناول الفصل الثاني في مبحثه الأول اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، والذي كان في شكل إحصائيات عامة خلال الفترة 2000-2019 من توزيع وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالقاعدة 49/51 التي كانت سببا مهما في تعطيل هذه الاستثمارات، ومن ثم تطرقنا في المبحث الثاني الذي تناول بصفة عامة القاعدة الاستثمارية 49/51 بين التطبيق والإلغاء، حيث طبقتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي 2009 ، فانعكست على ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني، مما أثرت بشكل سلبي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلى أن جاء قانون المالية الجديد لسنة 2020 وقام بإلغاء قاعدة الشراكة الدنيا 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، وهو ما أكدته القوانين المالية المتلاحقة إلى غاية 2022، وقد تقرر هذا التوجه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 21-145 المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا، لذلك أضحى شرط الشراكة المحلية بنسبة.51% استثناء للاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية فقط، وما عداها تخضع للحرية الاقتصادية للمستثمرين، مما سيؤدي حتما الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأصول المالية والتكنولوجيا ؛ و هو ما يؤكد الرؤية الجديدة والمنفتحة على كل المبادرات القادرة على خلق القيمة المضافة والرفع من نسب التشغيل وذلك من أجل تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، خاصة وان الدولة تقدم تحفيزات كبيرة ومهمة للمستثمرين المقبلين على انتاج السلع ذات الاولوية التي تساهم في خفض فاتورة الاستيراد،، و قد اعتبر المشرع الجزائري إلغاء العمل بالقاعدة وإبقائها في القطاعات الاستراتيجية جزءا من الحل للمحافظة على السيادة الوطنية في هذه القطاعات.

خاتمة

عامة

في ضوء ما تم عرضه يتبين أن تهيئة مناخ الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية تتسابق من خلالها معظم الدول بغية جذب أكبر حصة من الأصول الاستثمارية، ورغم الجهود المبذولة إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر لا يزال محدودا، بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها الجزائر، بالإضافة إلى حجم التدفقات العالمية لرؤوس الأموال الأجنبية، و أن اهتمام المستثمر الأجنبي يقتصر فقط على الاستثمار في قطاع المحروقات بالنسبة للدول النفطية مثل الجزائر، وبدرجة ضئيلة على باقي القطاعات الصناعية والخدماتية والتجارية.

وتعد قاعدة الشراكة الدنيا 49/51 من أبرز القيود التي أقرها قانون المالية التكميلي2009 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر، لذا كان من الضروري التراجع عن هذه القاعدة وهو ما تجسد في قانون المالية 2020 الذي نص على إلغاء قاعدة الشركة الدنيا 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، مع إبقائها في بعض المجالات الاستراتيجية.

بناءا على ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-تؤدي القوانين والتشريعات الاستثمارية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية الأخرى مثل السياسات الاقتصادية الكلية ومجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تحسين المناخ الاستثماري الكفيل بتحقيق النمو المستدام؛

2- توفير الحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

3-الجزائر بذلت جهود كبيرة لتطوير وترقية الاستثمار، والعمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؛

4-تم إقرار المشرع الجزائري لقاعدة الشركة الدنيا 49/51 في مجال الاستثمارات الأجنبية سنة 2009 في ظل ظروف مريحة للاقتصاد الوطني، وذلك بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من العملة الصعبة الذي يرجع لارتفاع أسعار المحروقات، وهو الوضع الذي تغير في الوقت الراهن بفعل تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، وكذا زيادة الأعباء المترتبة عن جائحة كوفيد-19- ؛

5-يعد فرض قاعدة الشركة الدنيا 49/51 في مجال الاستثمار من أهم عوائق الاستثمار الأجنبية في الجزائر فهو مثبط ومعيق للمستثمر الأجنبي، ويعتبر شرطا تعجيزيا له، وهو ما ترتب عن ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛

6- الانخفاض الكبير في الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للجزائر، والأوضاع الاقتصادية الراهنة أدى الى إعادة النظر في القاعدة الاستثمارية 49/51، وإلغائها في كل القطاعات ما عدا ستة قطاعات سميت بالاستراتيجية، وهو ما تجسد في قانون المالية 2020 و قانون المالية التكميلي لسنة 2021، و قانون ترقية الاستثمار الجديد لسنة 2022.

7-اضحت القاعدة العامة التي تحكم الاستثمارات الأجنبية هي عدم اشتراط وجود شريك محلي للمستثمر الأجنبي، وتستثنى منها القطاعات الحساسة التي تكتسي طابعا استراتيجيا.

اختبار الفرضيات:

من خلا ما تطرقنا له في هذه الدراسة، كانت نتائج هذه الفرضيات التي تم تحديدها كما يلي:

الفرضية الاولى: صحيحة، لجأت الجزائر الى تطبيق القاعدة 49/51 بهدف الحفاظ على السيادة الوطنية والاقتصاد الوطني، لكن ذلك كلفها الكثير، و اثر سلبا على التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يجعلنا نقبل بصحة الفرضية الأولى بكون القاعدة الاستثمارية 49/51 لم تحقق الهدف المنشود وهو حماية الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: صحيحة ، يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات التي تحتاج الى تطوير و استثمارات كبيرة، نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، و الذي يؤهلها لتكون بوابة لإفريقيا و بوابة أيضا لدول البحر الأبيض المتوسط، و حاجة الجزائر لتطوير قطاع التجارة الخارجية و النقل البحري للبضائع للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، و عليه ينبغي فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للمستثمر الاجنبي، للاستفادة من الخبرات و التكنولوجيا الحديثة، و إعادة النظر في القطاعات الاستراتيجية و الاكتفاء بقطاع المحروقات و المعادن للمحافظة على الثروات الوطنية، أو يجب التفكير في طرق أخرى لحماية القطاعات الحساسة غير القاعدة 49/51، لأن الدول و الشركات الرائدة في مجال النقل الدولي للبضائع من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن تقبل بشرط القاعدة الدنيا للاستثمار.

الفرضية الثالثة: صحيحة، إعطاء حرية الاستثمار للمستثمر الاجنبي سيؤدي حتما الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأصول المالية والتكنولوجيا؛ و يدعم الرؤية الجديدة والمنفتحة على كل المبادرات القادرة على خلق القيمة المضافة والرفع من معدلات التشغيل، و التخفيض من فاتورة الواردات، و تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، و عليه فالفرضية الأخيرة مقبولة.

التوصيات:

بناء على ما تم تقديمه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- ضرورة إزالة المعوقات الإدارية والهيكلية التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار وتحد من النمو الاقتصادي، إذ على الرغم من تغير القوانين والتشريعات الا أن المعوقات الإدارية لم تتغير؛
2- الإصلاح الضريبي ومحاربة الغش والتهرب ووضع سياسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
3- تكريس إجراء قانوني جديد يتمثل في اعداد دفاتر شروط تنظم الاستثمار في القطاعات غير استراتيجية أخذا بعين الاعتبار خصوصية كل نشاط، وذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق القيمة المضافة المتوخاة من تلك الاستثمارات؛
4- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر ومواصلة دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحسين مناخ الاستثمار؛
5- الاهتمام بالقطاعات التي تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
6- تنشيط مختلف الهيئات المتعلقة بترقية الاستثمار الأجنبي وتشجيع ودعم الاستثمار المحلي.

آفاق الدراسة:

نظرا لضيق الوقت، وللصعوبات المذكورة آنفا، كان من المستحيل الإلمام بكل جوانب الموضوع، و عليه ارتأينا اقتراح المواضيع التالية كآفاق لدراسات مستقبلية:

- تأثير تطبيق القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر – دراسة قياسية –
- تأثير تطبيق القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر في القطاعات الاستراتيجية وإلغائها في باقي القطاعات الأخرى؛
- القطاعات الاستراتيجية في الجزائر وقاعدة الشراكة الدنيا بين التطبيق والإلغاء.

المراجع

المراجع

المراجع:

أولا: الكتب:

- ابراهيم متولي حسن الشعراوي، (2011)، دور الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي و الانظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر
- احمد سمير ابو الفتوح، (2014)، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر
- اشرف السيد حامد قبال، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر
- شوام بوشامة، (2003)، تقييم و اختيار الاستثمارات، الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر
- عيبوط محند ولد علي، (2012)، الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري، همة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.
- قادري عبد العزيز، (2011)، الاستثمارات الدولية، همة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
- ماجد عطا الله، (2010)، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن
- منصوري الزين، (2012)، تشجيع الاستثمارات واثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع–عمان– الطبعة الأولى ،الأردن

ثانيا: البحوث العلمية:

- بولعجين فايزة، (2022)، دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف.
- تندرت محمد، (2019)، اليات تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة استشرافية– الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- خيالي خيرة، (2016)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2012، رسالة ماجيستير، جامعة ورقلة.
- صلاح الدين دادة، (2021)، اثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

المراجع

- عبد الكريم بعداش، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- عمور محمد، (2018)، اثر الحوافز التشريعية في استقطاب الاستثمار الاجنبي، اطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم.
- فنطازي امينة. (2020). ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة. اطروحة دكتوراه، جامعة البليدة.
- محمد ابراهيم مادي، (2020)، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف.
- مفتاح صليحة، (2020)، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس.
- نصاح سليمان. (2022). الحوكمة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية. اطروحة دكتوراه، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى.

ثالثا: الجرائد والمجلات:

- اسماء سي علي، سهام طرشاني، و بن يوسف خلف الله، (ديسمبر , 2021)، القاعدة الاستثمارية ودورها في تعطيل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الباحث المجلد 21 العدد 01، جامعة ورقلة ، الصفحات 195-210.
- أسماء صالحي، و حليمة بعيسي، (2022)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)، مجلة التحولات الاقتصادية- المجلد02/ العدد02.
- حميد سلطاني، (أكتوبر, 2020)، الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 51-49 الى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي: المجلد 12_العدد 02، جامعة بسكرة، الصفحات 239-252.
- خلاف فاتح. (12, 2021). إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا 49-51 في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري. مجلة ايليزا-البحوث والدراسات المجلد 06 العدد 02 جامعة ايليزي، الصفحات 88-110.

المراجع

- دبوش عبد القادر، و بيدي نورة، (ديسمبر, 2017)، اثر قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر_ دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أبحاث اقتصادية وادارية العدد 22، جامعة بسكرة، الصفحات 339-358.
- رشيد حمدوني ، و خديجة صافر. (ديسمبر, 2022). واقع مناخ الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (2015-2022). مجلة جديد الاقتصاد المجلد 17 العدد01 جامعة سيدي بلعباس، الصفحات 78-102.
- زايدي امال، (ماي, 2016)، الاشكال القانونية المتاحة للاستثمارات الاجنبية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13 العدد 01، جامعة بجاية، الصفحات 208-226.
- سنوسي بن عومر، و مراد بودية محمد جميل. (افريل, 2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، الصفحات 28-39.
- عبد الحق طير، عقبة ريمي، و خالد مدخل. (جانفي, 2020). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018). المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي المجلد 02 العدد 01 جامعة الوادي، الصفحات 48-68.
- قادري محمد الطاهر، شليق رابح، و بن علية عبد القادر. (جوان, 2017). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة تنوير للدراسات الأدبية والانسانية المجلد 01 العدد 02، جامعة الجلفة، الصفحات 133-146.
- قانون المالية. (11 ديسمبر, 2020). قانون رقم 19-14. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 81.
- محبوب بن حمودة، و اسماعيل بن قانة. (جوان, 2007). أزمة العقار ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي. مجلة الباحث المجلد 5 العدد 5 جامعة ورقلة، الصفحات 61-68.
- محمد بشير لبيق، و سعاد جبار. (جانفي, 2019). قاعدة الاستثمار الأجنبي 51-49 في الجزائر بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي. مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جامعة الاغواط، صفحة 193_208.
- مختاري مصطفى، و سرار خيرة. (افريل, 2022). اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر. دراسات اقتصادية المجلد 16 العدد 01 جامعة الجلفة، الصفحات 220-239.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2007)، ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة25، العدد الفصلي 03.
- النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(اوبيك)، السنة 28، العدد 3، مارس 2002.
- نوال بن خالدي. (ماي, 2022). مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01. مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 05 العدد 01 جامعة الوادي، الصفحات 493-510.
- الهام بوحلايس، (ديسمبر, 2019)، قاعدة الشراكة الدنيا (49-51) في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 30، العدد 03، جامعة قسنطينة، الصفحات 135-145.
- هشام بوعافية، (2017)، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- يحي سعيدي. (جوان, 2009). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية العدد 31، جامعة قسنطينة، الصفحات 85-104.

رابعا: الأوامر والقوانين:

- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 اوت 2001.
- قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990.
- قانون الاستثمار 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993.
- قانون 16-06 الصادر في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2020/2009.
- قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الصادر في جويلية 2022.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- elkhabar. (2023). تاريخ الاسترداد 11 مارس, 2023، من الخبر: https://www.elkhabar.com/press/
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2023). تاريخ الاسترداد 18 مارس, 2023، من https://www.aps.dz
- *الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار*. (2023). تاريخ الاسترداد 20 03, 2023، من https://www.industrie.gov.dz/andi/

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاس الغاء القاعدة 49/51 على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناولت واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2003 إلى 2023، في كل من فترة تطبيق القاعدة 49/51، وفي فترة إلغائها، و تطرقت لمدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال الاطلاع على القوانين والتشريعات المتعاقبة التي اتخذتها الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن فرض القاعدة كان من أهم العوائق التي أدت إلى تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما ترتب عنه ضعف حجمها وارتفاع نفقات الدولة، لذا عملت الجزائر على توفير ميكانيزمات جديدة تناسب المستثمر الأجنبي تجسدت في قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى ترقية وتطوير الاستثمار من خلال إلغاء القاعدة 49/51 في أغلب القطاعات، مع الحفاظ عليها في ستة قطاعات سميت بالاستراتيجية، ويؤكد إلغاؤها الرؤية الجديدة والمنفتحة على المبادرات القادرة على خلق القيمة المضافة والرفع من نسب التشغيل، وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، خاصة وأن الدولة تقدم تحفيزات كبيرة ومهمة للمستثمرين الأجانب، من جهة أخرى، اعتبر المشرع الجزائري إبقاء القاعدة في القطاعات الاستراتيجية جزءا من الحل للمحافظة على السيادة الوطنية في هذه القطاعات.

الكلمات المفتاحية:- إلغاء قاعدة الشراكة 49/51 – استثمار أجنبي مباشر- قانون الاستثمار 2022 – الجزائر.

Abstract:

This study aimed to shed light on the impact of the repeal of the 51/49 partnership rule on foreign direct investment in Algeria. It dealt with the reality of foreign direct investment inflows to Algeria from 2003 to 2023, during the period of the application of the 51/49 rule and after its repeal. The study also attempted to analyze the attractiveness of the investment climate in Algeria by examining the successive laws and regulations adopted by Algeria.

The study concluded that the imposition of the 51/49 rule was one of the main obstacles that hindered foreign direct investments. Therefore, Algeria has worked on providing new mechanisms that are suitable for foreign investors, as reflected in the new investment law, which aims to promote and develop investment by canceling the 51/49 partnership rule in most sectors while maintaining it in six strategic sectors.

The cancellation of this rule confirms the new and open vision of initiatives capable of creating added value, increasing employment rates, and diversifying the economy outside of hydrocarbons. On the other hand, the Algerian legislature considers the retention of the rule in strategic sectors as part of the solution to preserve national sovereignty in these sectors.

Keywords: - Cancellation of 49/51 Partnership Rule - Foreign Direct Investment - Investment Law 2022 - Algeria